الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سنستمع أولا لمقدّمة من السفيرة إليسا غولبرغ، ممثلة كندا ورئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. وبعد الإحاطة الإعلامية للسفيرة غولبرغ، ستواصل اللجنة الاستماع إلى بيانات بشأن مجموعة ”الأسلحة النووية“.

والآن أعطي الكلمة عبر التداول عن طريق الفيديو من بيجين، للسفيرة غولبرغ.

السيدة غولبرغ (كندا)، ورئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن تقديري للرئيس على دعوتي لمخاطبة اللجنة مساء هذا اليوم – أو بالأحرى هذا الصباح بالنسبة لزملائي في نيويورك – والتشجيع على إجراء مناقشة مركزة بشأن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. ويشرفني أن أقوم بذلك.

أود أيضا أن أسلط الضوء على التعاون الممتاز لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما في ذلك المرونة في ترتيب مشاركتي الافتراضية هذا المساء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1532275 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

تشكل ملاحظاتي اليوم انطباعاتي عن عمل الفريق وتقريره الذي أصدره الأمين العام في ١٧ حزيران/يونيه (انظر A/70/81). وينبغي أن يقرأ التقرير بأكمله وفقا لحيثياته – وأحث الزملاء على ذلك. وفي الواقع، فإن القيمة الحقيقية للفريق تمثلت في عمق واتساع نطاق مناقشاته للنقاط الرئيسية التي سعى الخبراء إلى تلخيصها في صلب التقرير نفسه.

وفي الوقت الذي لدي اليوم، أود أن أركز على بعض المسائل الرئيسية التي حددها الفريق، ولا سيما فيما يتعلق بالارتباط الديناميكي بين نطاق المعاهدة مستقبلا، والتعاريف وشروط التحقق الواردة فيها، وما يرتبط بذلك من التزامات قانونية وترتيبات مؤسسية. وسلم الفريق بأنه لا يمكن معالجة أي مسألة، ولا ينبغي ذلك، بمعزل عن المسائل الأخرى. ومن أجل السياق، أود أن أذكر أعضاء اللجنة بأن الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، طلبت إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع. ويرجع ذلك إلى أن الجمعية العامة بأغلبية ساحقة رأت أن موضوع معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لا يزال حيويا بالنسبة للسلم والأمن العالميين، وأنه يمكن لفريق الخبراء الحكوميين أن يساعد في تحسين معايير المناقشة، ومن الناحية المثالية، أن يشجع على توليد الزخم للمضي قدما. وأعتقد أن الفريق قد وفا بتلك الولاية.

وبالفعل، التزم الفريق، الذي تألف من ٢٥ خبيرا مميزا تم اختيارهم على أساس التوزيع الجغرافي العادل بكفالة إجراء مناقشة جادة وموضوعية بشأن معاهدة محتملة في المستقبل. وبغية ضمان تنوع الآراء، فإن القرار ٥٣/٦٧ أنشأ فريق خبراء حكوميين كبير الحجم بصورة غير معتادة، واجتمع الفريق على مدى أربع دورات مدة كل منها أسبوعان. وفي بداية عمل الفريق في عام ٢٠١٤، حفزت الخبراء على أن يكونوا متفتحي الذهن وأن يجروا مناقشات مستندة إلى الحقائق التقنية بشأن الجوانب المحتملة للمعاهدة المقبلة، حيث لن يُستثنى أي شيء من النقاش. وسترشد أعمالنا طيلة الوقت بهذا النهج الذي قدم نموذجا للتحليل والحوار المتعمق في سياق متعدد الأطراف بشأن المسائل الصعبة، وبصراحة، وتناول صلب الشواغل الأمنية الوطنية والعالمية. وكفل فعلا ابتعادنا عن المناقشات العقيمة التي اتسم بها النقاش بشأن المعاهدة في السنوات الأخيرة، وبدلا من ذلك، جرى تحديد النُهُج الموضوعية للعناصر المحتملة في المعاهدة.

وبما أن الفريق، نفسه، لم يشارك في المفاوضات، لم يتحتم علينا التوفيق بين مختلف وجهات النظر بشأن القضايا الفردية، وإنما ركز على ضمان أن القضايا الحاسمة قد درست دراسة شاملة، بحيث يمكن أن يسترشد بها مفاوضو المعاهدة المقبلة بشأن القضايا الرئيسية التي سيحتاجون إلى معالجتها، وتوفر لهم ما أشرنا إليه على أنه علامات إرشادية للنظر فيها. فعلى سبيل المثال، يحدد التقرير مجالات التقارب الكبير في الآراء بشأن جوانب المعاهدة الرئيسية، ويقدم أيضا مقترحات بشأن السبل التي يمكن للمفاوضين معالجة المنظورات المتباينة. ويحدد التقرير أيضا المسائل التي تحتاج إلى المزيد من الأبحاث التقنية أو العلمية، أو التي قد تتطلب وضع تدابير إضافية لبناء الثقة و/أو بنود تطويرية من شأنها أن تساعد في أي مفاوضات.

وهناك نقطتان جديرتان بالملاحظة لإنهما تكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للجمعية العامة. الأولى، كان هناك توافق في الآراء على أنه ينبغي للمعاهدة إنشاء حظر ملزم قانونا، غير تمييزي ومتعدد الأطراف، يمكن التحقق منه دوليا وفعليا على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. والثانية، أنه كان هناك أيضا توافق في الآراء على أن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها التي عادة ما يشار إليها بـ ”ولاية شانون“ – تظل أنسب الأسس الذي ينبغي تستند

إليها المفاوضات المقبلة في مؤتمر نزع السلاح. وأكد الفريق مجدد أنه، بموجب تلك الولاية، يمكن أن يحيل المفاوضون للنظر جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك نطاقها.

وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، اتفق الفريق على أنه ينبغي أن يحدد الالتزامات الأساسية التي سيُشترط على الدول الأطراف على تحقيقها، وأنه ينبغي إيرادها على شكل محظورات تميزا لها عن الأنشطة المسموح بها. كما ناقش الخبراء الكيفية التي يرتبط بها نطاق معاهدة ارتباطا وثيقا بالأهداف العامة التي ستسعى إلى تحقيقها، سواء كانت ذات كابع متعلق بعدم الانتشار و/أو نزع السلاح. وأحرز الفريق تقدما هاما بشأن تلك المسألة من خلال تحليل القضية التي لا تزال خلافية حتى الآنوالمسناة بالمخزونات، والتقييم الواقعي لما إذا كان من الضروري لنطاق المعاهدة، أو لأي مدى، أن يمتد ليشمل المواد الانشطارية المعدة من قبل دولة طرف قبل دخولها حيز النفاذ، ومن ثم تقييم الآثار المترتبة على ذلك.

وعموما، تجدر الإشارة إلى أن مواقف الخبراء بشأن نطاق المعاهدة تنوعت فعلا تنوع الطيف، من معالجة الإنتاج في المستقبل للحيلولة دون حدوث زيادة في كمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية، إلى معالجة مختلف عناصر الإنتاج السابق للمواد الانشطارية على النحو المحدد في المعاهدة. ويشكل ذلك فارقا دقيقا وهاما حقا، لا سيما أن المناقشات حتى الآن تميل إلى عدم التمثيل التام لمجموعة المنظورات بشأن المسألة باعتبارها استقطابا.

وشملت عناصر الإنتاج في الماضي التي حددها وقيمها الخبراء: المخزونات للأغراض المدنية والوقود البحري والمخزونات المخصصة للأسلحة النووية والمواد الانشطارية التي أعلنتها دولة ما بأنها فائضة عن حاجتها من الأسلحة. وبالنسبة لي، كانت تلك إحدى أهم النتائج التي حققها فريق الخبراء الحكوميين. إن استعداد الخبراء لاستكشاف طائفة من مختلف أنواع الإنتاج السابق مع معالجة موضوع حساس بخلاف ذلك، بما في ذلك الحوار المفيد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، سيقطع شوطا طويلا صوب مساعدة المفاوضين على تجاوز الخلافات بشأن مسألة النطاق في المستقبل. وتطور مسألة الإنتاج السابق والمنهجية التي ساقها الفريق كانا واضحين بالفعل في المناقشات التي جرت في صيف هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي يمكن أن يفهم على أنه تطور إيجابي من وجهة نظر الرئيس. وأنا شخصيا آمل في أن يتواصل الحوار هنا في اللجنة الأولى وخارجها.

أما بخصوص التعاريف الواردة في المعاهدة، فقد اتفق الخبراء ن تكون عملية ودقيقة من الناحيتين العلمية والتقنية، ومفصلة حسب الأهداف المحددة للمعاهدة. وبعبارة أخرى، يلزم أن تكون تعاريف المعاهدة محددة بطريقة توضح الالتزامات بموجب المعاهدة وتسمح في الوقت ذاته بالتنفيذ والتحقق بصورة ناجعة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ركز الفريق على التفاصيل التقنية في مختلف الخيارات بشأن المعاهدة وتعريف المواد الانشطارية، وإنتاج المواد الانشطارية، ومرافق إنتاج المواد الانشطارية والآثار مختلفة لكل منها.

وعلى سبيل المثال، نظر الفريق في أربعة تعاريف ممكنة للمواد الانشطارية. وفضل بعض الخبراء نموذجاً يستند إلى التعاريف الواردة في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما تعريف ”المواد الانشطارية الخاصة“. وحبذت مجموعة أخرى مصطلح ”المواد غير المشعة ذات الاستخدام المباشر“ على النحو المبين في مسرد ضمانات الوكالة. وفضل عدد قليل من الخبراء نهجاً أضيق نطاقاً للتعريفات، مع التركيز على اليورانيوم والبلوتونيوم فحسب، بالنظر إلى إمكانية استخدامهما في صنع الأسلحة النووية. وذهب خبير آخر إلى أن النماذج الثلاثة تلك لم تستوعب

كل البدائل ذات الصلة، محتجاً بضرورة النظر في مجموعة من التعاريف الممكنة القابلة للتوسع والتي يمكن مواءمتها مع نطاق المعاهدة. وثمة توافق في الرأي بشأن كل تلك النماذج يتمثل في كون اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المادتان الأساسيتان اللتان ينبغي أن تكونا في صلب تعريفات المعاهدة، وذلك على أساس إمكانية استخدامهما في الأسلحة.

وقد وضعت المناقشات المفصلة للفريق بشأن التحقق من المعاهدة الأساس الضروري للتفاوض الناجح حول نظام للتحقق من المعاهدة في المستقبل. وبالنسبة لي، كان ذلك أحد الجوانب الأكثر إلحاحا في عمل الفريق. وأكد ذلك مجدداً أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا بد أن يتسنى التحقق منها دولياً وبشكل فعال. ومن وجهة نظر الخبراء، هذا يعني أن تردع المعاهدة عدم الامتثال وتكشفه في الوقت المناسب، وتوفر تأكيدات موثوقة بامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة، وتحمي من مزاعم عدم الامتثال العبثية أو الكيدية. وكوسيلة لتحقيق ذلك الهدف، كان هناك اتفاق واسع النطاق على حماية نظام التحقق خاصة ضد مخاطر التحويل المحتمل لوجهة الاستخدام والإنتاج غير المعلن والمرافق غير المعلنة. كما قام الفريق بدراسة الآثار المترتبة على التحقق بالنسبة لمختلف التعاريف المقترحة للمواد الانشطارية والآثار المترتبة على مختلف الفئات الوظيفية للإنتاج في المستقبل وفي السابق.

وقام الفريق بتحليل النهج المختلفة للتحقق، بما في ذلك النهج المركز، حيث ينصب التحقق إلى حد كبير على الأنشطة التي تتصل اتصالاً مباشراً بالتخصيب وإعادة المعالجة، والنهج الشامل، ويغطي نطاقاً أوسع من المرافق والأنشطة في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج. وكان هناك اتفاق على ضرورة إنشاء أدوات متنوعة للتحقق من المعاهدة، تتألف في جوهرها من نُهُج التحقق وأدواته وتقنياته القائمة والمعمول بها في المنتديات المتعددة الأطراف أو الثنائية الأخرى حالياً. فتلك وغيرها من الأدوات التي يمكن تطويرها خصيصاً للمعاهدة من شأنها أن تمكن نظام التحقق من توفير تأكيدات موثوقة بامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وحدد الفريق عدداً من التحديات التي تواجه التحقق الفعال، بما في ذلك المخاوف المتصلة بالأمن القومي أو بعدم الانتشار أو لأسباب تتصل بالملكية التجارية. وقد بدا لي واضحاً أن تحديات التحقق تلك مجال ربما لم يجد الفريق متسعاً من الوقت لمعالجتها، أو أن الفريق غير متخصص بدرجة كافية للتصدي لها بشكل كامل، وأنه يمكن للفريق، بصراحة، أن يستفيد من المزيد من الدراسة قبل أو أثناء التفاوض. وأود التنويه إلى أن كثيراً من تلك التحديات هي نفسها الماثلة في التحقق الأوسع نطاقاً من نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، فإن العمل الذي تم في أي من السياقين ستكون له فوائد متبادلة. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل في أن الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي التي تقودها الولايات المتحدة ستتناول بعمق وعلى نحو مفيد بعض قضايا التحقق التي يبين تقرير الفريق أنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة العلمية والتقنية.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن فريق الخبراء الحكوميين قد تدارس المسائل المتعلقة بالترتيبات القانونية والهيكل المؤسسي لمعاهدة في المستقبل، وهو أمر مهم لمصداقيتها وفعاليتها في نهاية المطاف. وحدد الخبراء عدة عوامل سيتعين على المفاوضين وضعها في الاعتبار عند تصميم الأحكام القانونية والمؤسسية، بما في ذلك أهمية حصر الخبرات التي مرت بها المعاهدات والمؤسسات الدولية القائمة، وضرورة التأكد من وضع المعاهدة في سياق الأمن الدولي الأوسع نطاقاً. وعليه، فقد ناقش الفريق مسائل مثل هياكل إدارة المعاهدة، والمدة، والانسحاب، ودخول حيز النفاذ والمخاوف المتصلة بالامتثال، وقدم مرئياته بشأنها.

إن فريق الخبراء الحكوميين قد أنشأته الجمعية العامة بغية إفساح مجال يمكن أن تدور فيه مناقشة جدية وموضوعية

بشأن جميع العناصر الممكن أن تتضمنها المعاهدة، ولا سيما في ظل عدم الشروع في أي مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حتى الآن، مع أن تلك هي رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وبوسعي القول بثقة إن الفريق قد نجح في أداء تلك المهمة المتمثلة في إجراء تقييم موثوق يعتمد على الحقائق، ولم يترك أي مسألة من المسائل المطروحة جانباً. والالتزام بإجراء حوار حقيقي الذي أبدته العضوية الفريدة للفريق يشكل مثالاً تحتذي به المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وقد برهن عمل الفريق بوضوح على استمرار قيمة تلك المعاهدة، التي لا تزال تمثل نظيراً منطقياً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يترجم تجدد الاهتمام والزخم الذي نشأ عن عمل فريق الخبراء الحكوميين إلى أعمال وإلى بدء المفاوضات دون مزيد من التأخير. ويحدوني الأمل في أن يُقرأ تقرير الفريق على نطاق واسع، وأن يساعد على التوصل إلى فهم أفضل للمسائل الرئيسية المطروحة، وعلى تهيئة الزخم والإرادة السياسية الضرورية لسد أي فجوة خلافات قد تكون قائمة.

وفي حين عززت مناقشات الفريق توقع أن المفاوضات بشأن تلك المعاهدة ستكون معقدة وطويلة، فقد برهنت أيضاً على أنه لا يوجد شيء جوهري يحول دون بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن المواقف ليست متباعدة كما كان يعتقد أصلاً أو يصور غالباً. وبالتالي، فإن الوقت ملائم لمؤتمر نزع السلاح لتخطي العقبات التي تعترضه والشروع في العمل والتفاوض على معاهدة من شأنها أن تسهم إسهاماً حقيقياً في تحقيق تقدم عملي صوب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وصوب عدم الانتشار بكل جوانبه. وعليه، فإنني على ثقة من أن الوفود ستؤيد مشروع القرار المقدم بشأن تلك المسألة في الدورة هذه (A/C.1/70/L.25)، والذي يرحب، في جملة أمور، بتقرير فريق الخبراء الحكوميين ويحث على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير.

أود أن أشكر الرئيس والزملاء مرة أخرى لإتاحة الفرصة لي لتقديم نبذة عامة عن عمل الفريق. وآمل أن تسهم إسهاماً إيجابياً في المداولات الهامة الجارية تحت القيادة القديرة لرئيس اللجنة الأولى وفي مؤتمر نزع السلاح أيضاً، بالطبع. وأتمنى للرئيس كل التوفيق في عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، على بيانها. وأود أيضاً أن أشكر الخدمات الفنية وحكومة كندا التي جعلت هذا العرض عبر العالم ممكناً.

وعملاً بالممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن بغية إتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن العرض الذي استمعنا إليه للتو خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الكلمة مفتوحة للمتكلمين المتبقين بشأن مجموعة ”الأسلحة النووية“، وأحث مرة أخرى جميع المتكلمين على التفضل بالتقيد بالمدة الزمنية المحددة، لما فيه المصلحة الجماعية للجنة، وهو محدد بخمس دقائق لدى التكلم بالصفة الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة.

السيد الطواية (عُمان): أودّ في البداية، سيدي الرئيس، أن أؤكد مجدداً ثقة المجموعة العربية في قيادتكم وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح.

كما أود أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه رئيس وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.09).

ترحب المجموعة العربية بتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً عالمياً للقضاء التام على الأسلحة النووية كخطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية نهائياً. كما ندعو المجتمع الدولي إلى بدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لأجل استعراض التقدّم المحرز في هذا الملف الحيوي.

ستواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي، والتي انخرطت فيها بالفعل بمشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي متعددة الأطراف، ومن خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعرب المجموعة العربية عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠. ويتجلّى ذلك من خلال تنصّل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

تُعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. وفي هذا الإطار، تؤكّد المجموعة على أن التخلّص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة.

إن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الأخير وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعنا أمام مسؤولياتنا لمضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر عام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه في ورقة العمل العربية والتي تبنتها أيضاً حركة عدم الانحياز. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو. بل جاء قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا مخيباً للآمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط.

ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيبها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموماً.

تدعم الدول العربية ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية تهدف لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهو ما يدعو إليه القرار العربي السنوي للجمعية العامة المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“.

كما تُعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر المستمر على المستوى الأمني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاماً، تدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعدّ الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحقيق الأمن.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/70/PV.9).

ما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستظل البشرية تواجه خطر حدوث كارثة. وتبين التجربة أن القدرة الهائلة التي لا يمكن السيطرة عليها والطابع العشوائي لتفجير السلاح النووي يتجاوز الحدود الوطنية إلى مسافات بعيدة، مما يخلّف سلسلة من الموت والدمار. وهذا الأثر – بما في ذلك الآثار الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل – ستظل معنا لأجيال، جنباً إلى جنب مع تزايد خطر تفجير سلاح نووي، سواء أحَدَث عرضاً أو نتيجة لسوء تقدير أو عن قصد.

أعرب المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة عن قلقه إزاء هذا التهديد الخطير.

لذلك ترحب جنوب أفريقيا بالمؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدتها النرويج في آذار/مارس ٢٠١٣، والمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، والنمسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والأدلة الدامغة التي قُدمت في تلك المؤتمرات. بالإضافة إلى ذلك، نرحب أيضا بالزيادة في عدد الدول الأعضاء التي أيدت التعهد الإنساني الذي يحض بصورة خاصة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تحديد التزامها الراهن بموجب المادة السادسة منها، ويهيب بجميع الدول أن تحدد وتتخذ التدابير الفعالة الكفيلة بسد الثغرة القانونية في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف؛ وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى التعهد الإنساني من أجل تحقيق هذا الهدف النهائي.

إن تحويل الموارد العامة الهائلة نحو الأسلحة النووية يتناقض تناقضا صارخا مع تقديم المساعدة الإنمائية دعما للأهداف الإنمائية للألفية. تصل اليوم تكاليف صيانة الترسانات النووية إلى ما يزيد تقريبا على ضعف المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا. من الواضح أن تلك الحالة ليست مقبولة وغير مستدامة في عالم لا يزال يتعذر فيه تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمليارات البشر.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة سيستمر الانتشار الرأسي والأفقي لها. إن استمرار استحداث فئات جديدة من الأسلحة النووية ونُظم إيصالها، بالاقتران مع استمرار تأصل الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها، يبين بوضوح أن بعض البلدان لا تزال تداعبها طموحات من أجل الإبقاء على هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، مما يتناقض مع التزاماتها وتعهداتها القانونية.

لذلك يجب بذل جميع الجهود للقضاء على هذه التهديدات. والسبيل الوحيد لمنع عودة استخدام الأسلحة النووية منعا باتا يتمثل في القضاء عليها قضاء مبرما وتقديم ضمان ملزم قانونا بعدم إنتاجها مطلقا مرة أخرى. جميع الدول لديها مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي وتقع عليها مسؤولية عن ذلك. ومن هنا، ترى جنوب أفريقيا أن علينا جميعا، البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، سواء كنا حائزين للأسلحة النووية أم غير حائزين لها، المساهمة في وضع إطار من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية

والإبقاء عليه، عالم يشمل معايير وأطرا زمنية محددة بوضوح يدعمها نظام تحقق قوي

تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي التاسع في عام ٢٠١٥ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. وهذا الأمر أثار تساؤلات تتعلق بالتزامات بعض الدول بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ والالتزامات الملزمة قانونا بموجب المعاهدة، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ المادة السادسة التي تنص على إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة وملزمة قانونا. وتشمل تلك الالتزامات، في جملة أمور، الالتزامات التي قُطعت بإجراء المزيد من التخفيضات في عدد الأسلحة النووية والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. في ذلك السياق، فإنه بعدم تحقيق نتائج موضوعية، ضيع المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ فرصة، ربما كانت لتسهم في تعزيز المعاهدة. لذلك يتعين على الدول الأطراف مضاعفة جهودها وتنفيذ التزاماتها الرسمية، بما في ذلك التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، للتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر بأن الأسلحة النووية ليس لها أي مكان في البيئة الأمنية حالية. وبدلا من أن تعمل تلك الأسلحة على ردع الصراعات والحروب، كما يدعي البعض، ظلت مصدرا مستمرا لزعزعة الأمن ومحركا للانتشار. وتؤكد الضرورات الإنسانية الحاجة إلى القضاء التام عليها، وتتطلب تجديد التزام وعزم الجميع من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وجنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لتحقيق تلك الغاية. فنزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونياً دولياً فحسب، بل إنه واجب أخلاقي. وفي هذا الصدد، ستقدم جنوب أفريقيا مشروع قرار بعنوان ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية“، ونأمل أن تؤيده جميع الوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو من الأعضاء إجراء المشاورات في غرفة المؤتمرات والرجاء منهم القيام بذلك خارج الغرفة ليتسنى لنا سماع المتكلمين بوضوح. أشكر الوفود على تفهمها. وهي مسألة تنم عن الاحترام أيضا.

قبل أن نمضي قدما، أرجو أن أذكر الأعضاء، كما هو مبين في برنامج العمل، بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات هو ظهر اليوم. وينبغي للوفود أن تتأكد من أنها قدمت مشاريع قراراتها ومقرراتها بحلول وقت الظهيرة.

أعطي الكلمة لممثل أستراليا لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.46.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أستراليا ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتسعى إلى تحقيقه بطريقة فعالة وعملية.

إن تخفيض عدد الأسلحة النووية في العالم لا يمثل بالنسبة لأستراليا التزاما دوليا فقط بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة؛ بل إنه شرط أساسي لجعل العالم مكانا أكثر أمانا. وقطعا أن ذلك يصب في جميع مصالحنا الأمنية وفي مصلحة بقاء البشرية.

إن الخلافات بيننا تتمحور أساسا على أفضل السبل الكفيلة بتحقيق القضاء على الأسلحة النووية. وما فتئت أستراليا تقول بأن الحلول القصيرة الأجل التي لا تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست بديلا عن العمل الشاق اللازم لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بلوغ الصفر الشامل. إن

تحقيق ذلك الهدف سيتطلب إرادة سياسية على مستوى رفيع من جانب جميع البلدان، ولكننا نحتاج بشكل خاص إلى إيجاد السبل الكفيلة بحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بروح من التوافق والاستعداد الحقيقي للتفاوض بشأن تلك الأسلحة في عملية تسهم في إحلال السلم والأمن للجميع بشكل غير منقوص.

ينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتحمل مسؤولية المساعدة في تهيئة بيئة دولية حيثما أمكنها ذلك لإحراز تقدم سريع في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ويمكننا أن نساعد في تلك العملية من خلال اتخاذ تدابير ملموسة وعملية، وبوضع لبنات البناء لبنة تلو أخرى ليتسنى لنا ضمان إحراز تقدم حقيقي.

تأسف أستراليا وشركاؤها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إذ أنه بعد الكثير من العمل الشاق الذي بذلته وفود عديدة، لم يتمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ من التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء. ولكن يجب ألا ننسى أن نتائج توافق الآراء السابقة لا تزال صالحة، بما في ذلك الوثيقتان الختاميتان للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والأهم من ذلك، خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. إن تنفيذها بحسن نية من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن أستراليا على وجه الخصوص، إذ تعتبر تلك خطوة عملية رئيسية، ما فتئت تقول بأن الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بترساناتها النووية والتطورات ذات الصلة أمر يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لبناء الثقة ووضع خطوط الأساس التي يمكن منها قياس التقدم في نزع السلاح النووي.

ترحب أستراليا بالتركيز مجددا على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وإدراكا منها للعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ما فتئت تقوم بدور إيجابي للغاية في تعزيز فعالية نزع السلاح وعدم الانتشار طيلة سنوات عديدة.

إننا نتخذ نهجا عمليا نحو نزع السلاح النووي، وهذا هو سبب عدم تأييدنا لأي معاهدة لحظر الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة لن تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية. ولن تتخلص الدول من ترساناتها النووية إلا عندما تشعر بأنها أصبحت آمنة بأن تفعل ذلك، وهذا أيضا السبب الذي يحملنا على معالجة الأبعاد الأمنية لسبب حيازة الدول للأسلحة النووية. إن إزالة هذه الأسلحة تتطلب قدرا كبير جدا من الثقة، وتتطلب أيضا عمليات تحقق من نزع السلاح النووي جديدة وأكثر فعالية. إن الدول لكي تمضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية، ستحتاج إلى تطمين بأن تلك الأسلحة قد أُزيلت فعلا، وألا تستخدم قدراتها على إنتاج أسلحة جديدة في تجديد ترساناتها.

إننا نشق معا طريقا طويلا وصعبا. ولا توجد طرق مختصرة لبلوغ هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. بيد أن الخطوات الثلاث المنطقية المقبلة هي: المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعالجة المشاكل التقنية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما ناقشنا في وقت سابق من هذا الصباح.

وفي ذلك الصدد، يسر أستراليا أن تعرض، بالاشتراك مع المكسيك ونيوزيلندا، مشروع قرار هذا العام بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/70/L.46). أما وقد أصبحت الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة على الأبواب، فمن الملح أكثر من أي وقت مضى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ترحب أستراليا أيضا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/70/81) وتتطلع إلى تنفيذ توصياته. إن المجموعة التي تشرفت أستراليا بالاشتراك في العمل معها تشكل أيضا تدابير بناء ثقة مفيدة.

في ضوء ذلك أيضا ينبغي النظر في زيادة العمل بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

قبل أن اختتم كلمتي، فلنحض أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عما لديها من برامج لتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. فتلك الأنشطة تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتحديا لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الالتزامات الدولية الأخرى المترتبة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن أستراليا تعلق أهمية كبيرة على اللجنة الأولى بوصفها منتدى عالميا يمكننا فيه تسخير التطورات الإيجابية وبناء الدعم للخطوات العملية والملموسة لتعزيز الجهود المبذولة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا ببذل هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سيراليون لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.55.

السيدة ستراسر – كينغ (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن ما يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر على البشرية

تؤكد المجموعة مجددا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية ما برح الضمان المطلق الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. ولذلك نؤكد مجددا بأن عالمنا بأمس الحاجة إلى أن يصبح خاليا من الأسلحة النووية، بما في ذلك الفضاء الخارجي، لأن وجود تلك الأسلحة يشكل تهديدا وجوديا للكوكب والسلم العالمي وبقاء البشرية في المستقبل.

وأفريقيا تؤيد مبدأ نزع السلاح النووي بالكامل باعتباره الشرط الأساسي الأول لصون السلم والأمن الدوليين.

وترى المجموعة الأفريقية أن نزع السلاح النووي يظل الأولوية القصوى في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية، وهو الهدف الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك تأسف المجموعة إذ أن المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠١٥ قد أخفق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما في أفريقيا.

في ذلك السياق، لا تزال المجموعة تشعر ببالغ القلق إزاء الخطوات البطيئة في التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم نحو القضاء التام على ترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها القانونية، كما نصت عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وستواصل المجموعة إبراز الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وتصر على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والتعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة.

ترحب المجموعة بعقد الجمعية العامة جلسات عامة لسنتين متتاليتين للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتشدد على أهمية القرار ٥٨/٦٩ كجزء لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي. إن التنفيذ الكامل لذلك القرار، ولا سيما من خلال الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، سيكفل إحراز تقدم ملموس نحو الهدف المتمثل في القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وتسلم المجموعة الأفريقية بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يخدم الأغراض السلمية ويعمل

على توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. ذلك يعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي ويعزز نظام منع الانتشار النووي ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. إن مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية يوفر درعا واقيا للقارة، بما في ذلك منع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في أراضيها وحظر تجارب تلك الأسلحة المدمرة.

وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها العميق لعدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتفق عليها في القرار المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل التي وضعها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن المجموعة واضحة في خيبة أملها بسبب الإخفاق في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث كان ينبغي عقده في عام ٢٠١٢.. ويظل قرار عام ١٩٩٥ جزءا جوهريا لا يتجزأ من حزمة على أساسها تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. لذلك، تود المجموعة أن تشدد على صحة هذه الالتزامات والتعهدات وتتطلع إلى تنفيذها بالكامل.

وتعتقد المجموعة بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عند دخولها حيز النفاذ، ستأخذ في الحسبان المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتوفر المعاهدة أملا في وقف المزيد من تطوير أو انتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتدعم المجموعة المجتمع الدولي في التزامه بتعزيز المعاهدة، وهي معاهدة يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للنهوض بعملية نزع السلاح النووي، وتشجع البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢، سواء الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

لذلك تقر المجموعة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة للتحقق والامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقات الضمانات للدول الأعضاء. وتعرب المجموعة عن ثقتها في حياد ومهنية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض أي محاولة تنتهك نظامها الأساسي لتسييس عمل الوكالة، بما في ذلك برنامجها للتعاون التقني.

وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على أهمية التقيد الصارم بالنظام الأساسي للوكالة واتفاقات الضمانات الشاملة ذات الصلة، عند القيام بأعمال التحقق. إن المجموعة إذ تأخذ في الحسبان مسؤولية الوكالة عن حماية المعلومات السرية المتعلقة بالضمانات وبالنظر إلى الحوادث المؤسفة التي تسربت في ظلها هذه المعلومات، تشدد على ضرورة تعزيز نظام حماية المعلومات السرية المتعلقة بالضمانات.

بينما نقر بوجوب حماية الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، تحض المجموعة أيضا جميع الدول على التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة من دون أي شروط مسبقة ومن دون مزيد من التأخير غير المبرر أو التكتيكي، وإخضاع جميع المرافق النووية الحالية لضمانات الوكالة الشاملة والقيام بأنشطة متصلة بالمجال النووي وفقا لنظام عدم الانتشار. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا على أنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية تمثل الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتؤيد المجموعة الأفريقية أيضا على سبيل الأولوية العليا، الدعوة إلى ابرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الضامانات الأمنية السلبية من جانب الدول

الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا شعورها بالقلق العميق حيال العواقب الإنسانية للأسلحة النووية ولا تزال تدعو الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى النظر في العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية – من بين أمور أخرى – وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لنبذ استخدام تلك الأسلحة وتفكيكها. وتدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تحترم بشرف التزامها بتعهدنا الجماعي بحماية كوكبنا والحفاظ عليه للأجيال المقبلة. وفي ضوء ذلك، ترحب المجموعة بالمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في النرويج والمكسيك والنمسا، من أجل تسليط الضوء على مخاطر الأسلحة النووية على البشرية وفي ذلك السياق، تؤيد المجموعة بقوة الدعوة إلى وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، التي تشكل أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم يحظرها بعد صك قانوني دولي.

ونقدر دعم الوفود لمشروع القرار الذي قدمته المجموعة الأفريقية بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (A/C.1/70/L.55). وستظل المجموعة منخرطة على نحو بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدف ومقاصد إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن تتكرم بقصر مدة بياناتها على خمس دقائق حينما تتكلم بصفتها الوطنية وسبع دقائق حين تتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان.

السيد الهاجري (قطر): السيد الرئيس، نود أن نعرب مجددا عن تقديرنا لجهودكم وجهود الوفود المشاركة، ونؤكد على مواصلة وفدنا التعاون لتحقيق النتائج التي ننشدها جميعا. كما يود وفد بلدي الانضمام إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

حظي موضوع نزع السلاح النووي بأولوية في عمل الأمم المتحدة منذ إنشائها. ولعل الدعوة إلى القضاء على الأسلحة النووية التي تضمنها أول قرار تتخذه الجمعية العامة (القرار ١)، وما تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)، يؤكدان على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع. وضمن هذا السياق، جاء التوصل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ليشكل نقطة فارقة في اعتبار نزع السلاح النووي التزاما قانونيا دوليا غير قابل للمساومة، مهما كانت الأسباب.

واليوم وبعد مرور قرابة نصف قرن، فإن جني الثمار المنشودة من هذه المعاهدة لا يزال لم يتحقق، وذلك نتيجة لعجز أطراف المعاهدة عن تحديد إطار زمني محدد لنزع السلاح النووي تنفيذا للمادة السادسة من المعاهدة، بسبب الإصرار على حيازة الأسلحة النووية، بكل ما ينجم عن ذلك من آثار خطيرة على العالم.

ويشارك وفد بلدي رأي غالبية الوفود بأن هدف نزع السلاح النووي دوليا لن يتحقق دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل توافق الدول الأعضاء على اعتماد الجمعية العامة لقرار سنوي حول هذه المسألة يؤكد ذلك. كما أن قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥ اعتبر هذه المسألة هي إحدى الركائز الجوهرية لصفقة تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

إن استمرار غياب التوازن في تأدية الالتزامات القانونية للدول في المجال النووي، نتيجة لرفض الدول المعنية الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع ترساناتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجعل تحقيق هذا الهدف مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي.

كما أن التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تؤكد أن تحقيق الأمن والسلم فيها مرهون بتعاون كافة دول المنطقة والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، ولا شك أن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى سيساهم بشكل رئيسي في تحقيق الهدف المذكور.

لذلك، يجدد وفد بلدي الإعراب عن خيبة أمله لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ونرى أن عدم تحقيق هذا الهدف، مع استمرار ظاهرة الإرهاب والمخاطر الناجمة عن وقوع تلك الأسلحة المرعبة في يد الجماعات الإرهابية، يوجب على الجميع تكثيف التعاون الدولي لتجنيب البشرية المخاطر التي تنشد معاهدة عدم الانتشار تجنبها.

ولقد تحدث وفد بلدي في بيانه خلال المناقشة العامة لهذه اللجنة الموقرة عن الأهمية التي توليها دولة قطر لمسألة نزع السلاح النووي (انظر A/C.1/70/PV.5)، حيث واصلت تأدية التزاماتها القانونية المترتبة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتها معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الاتفاقيات ذات الصلة، وذلك دعما للجهود الدولية الرامية للحد من انتشار الأسلحة النووية.

واستشعارا لخطورة الآثار الإنسانية المترتبة على وجود الأسلحة النووية وتعزيز جهود نزع السلاح النووي، انضمت دولة قطر إلى مجموعة الدول الداعمة لوثيقة ”تعهد النمسا“ والتي أعلنت عنها جمهورية النمسا في إطار استضافتها لمؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. كما يحرص بلدي على المشاركة في كافة الجهود بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وانطلاقا من سياستنا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم، فإننا سنواصل جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف، ونؤكد هنا على أهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول، مع الالتزام بتدابير الضمانات الشاملة بالتعاون مع الوكالة الدولية، بهدف ضمان أعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار في عالم يشكل فيه الانتشار النووي مصدر قلق جدي وكبير للجميع.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مررنا بسنة مضطربة في مجال الدبلوماسية النووية. وكما قال ونستون تشرشل، فإن النجاح ليس نهائيا وأن الفشل ليس مهلكا. فما يهم هو شجاعة الاستمرار. وقد شهدنا في عام ٢٠١٥ نجاحات، وشهدنا انتكاسات. ونحن الآن نضع نصب أعيننا سبل المضي قدما.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أوجه انتباه اللجنة إلى أحد أوجه النجاح. فقد شهد هذا الصيف حدثا تاريخيا حقا – حيث اتفقت حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران على خطة عمل شاملة مشتركة. ووقعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران على خريطة طريق لتوضيح المسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي.

وكون الأطراف تمكنت من التوصل إلى حل ثابت عن طريق المفاوضات يوضح أهمية القانون والدبلوماسية المتعددة الأطراف وقوتهما في ميدان عدم الانتشار النووي. ولا يمكن قياس النجاح النهائي لخطة العمل الشاملة المشتركة إلا بتنفيذ الخطة الكامل، وهو أمر ضروري لطمأنة المجتمع الدولي بأن برنامج إيران النووي فعلا ذو طابع سلمي بحت. ولذلك، نناشد جميع الأطراف تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق في الوقت المناسب وعلى نحو دؤوب. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون إيران تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالبعد العسكري المحتمل لبرنامجها النووي، على النحو المتفق عليه في خارطة الطريق. ولتيسير تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التزمت هولندا بالمساهمة للوكالة بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو.

وللأسف لم تكن هناك حالات النجاح وحدها هذا العام. وكون المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية يمثل خيبة أمل كبيرة وانتكاسة، ولا سيما أن الاتفاق كان على ما يبدو في متناول اليد وبدا أن الدول المعنية متفقة على الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن ذلك لا يغير من حقيقة أن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ولا تزال تستحق دعمنا الكامل. كما يعني ذلك أن هولندا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وما انفك نزع السلاح النووي أولوية دائمة لهولندا وسيظل كذلك. ونرى أن إجراء عملية تدريجية، واتخاذ تدابير عملية وملموسة وأيضا مع مزاوجة الطموح بالواقعية، تشكل أفضل طريق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فالواقعية لا تعني اتخاذ خطوة إلى الوراء؛ ونرى أنها يمكن أيضا أن تعني العمل بشكل أكثر جدية واتخاذ خطوات متعددة في الوقت نفسه. ونشاطر خيبة الأمل فيما يتعلق ببطء وتيرة نزع السلاح النووي ونود أن نرى إحراز مزيد من التقدم. ويشدد الاهتمام الواسع النطاق للآثار الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية والمؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو، ونايايريت بالمكسيك، وفيينا على ضرورة بذل المزيد من الجهود.

فالاعتبارات الإنسانية لا تقتصر على تعزيز هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، بل تضطرنا أيضا، ريثما نصل إلى هذا الهدف، لأن نبذل كل ما في وسعنا لمنع استعمال الأسلحة النووية. وبالنسبة لنا، يكمن العامل الرئيسي في إدماج النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في هياكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، لا يمكن التغاضي عن اعتبارات تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. ولكن ذلك لا يعني أن الحالة الأمنية الدولية الراهنة أحد أسباب وقف نزع السلاح النووي. ففي الماضي، كانت هناك العديد من الحالات حيث أحرز تقدم بشأن نزع السلاح في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة، وحينما كانت تشتد إليه الحاجة. والاتفاق مع إيران أظهر مرة أخرى أنه يمكن إحراز تقدم في أوقات مثيرة للقلق وبين بلدان كانت خصوما على مدى سنوات.

وأحد الأنباء الطيبة الأخرى يتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسرنا كثيرا أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بدون التفاوض بشأن المعاهدة تمكن من إصدار تقرير توافقي موضوعي (انظر A/70/81). وينبغي أن نواصل البناء على الزخم الذي أوجده ذلك التقرير. ومن المؤكد أن الخطوة المنطقية التالية ستكون بدء المفاوضات، ويفضل أن تعقد المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. فالتفاوض بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى، بعد سنوات من انكماش المخزونات العالمية من المواد الانشطارية، وربما للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، نشهد نموها مرة أخرى.

وتشكل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي التي تقودها الولايات المتحدة مبادرة بناءة وضرورية يمكن أن تساعدنا على التعامل مع مسائل التحقق الهامة. فالتحقق عنصر بالغ الأهمية في نزع السلاح النووي وهولندا ستسهم بفعالية في إنجاح هذه الشراكة. ومن العوامل البالغة الأهمية لإحراز مزيد من التقدم إقامة حوار؛ وعلينا أن نناقش خلافاتنا بهدف إيجاد طريق مشترك للمضي قدما.

ومع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، نحن ملتزمون بالسعي لإقامة ذلك الحوار، بدءا من الأسابيع والأشهر

المقبلة مع المجموعات الأخرى، وفرادى البلدان والمجتمع المدني. وتهدف المبادرة أيضا إلى تعزيز الإبلاغ عن نزع السلاح النووي والتحقق. ونؤيد خيار إقامة حوار أوسع نطاقا بشأن نزع السلاح النووي بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، على نحو ما اقترح أيضا في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وإلى جانب الخطوات الإضافية الممكنة في مجال نزع السلاح النووي، هذا سيكون أيضا محفلا مناسبا لمناقشة الجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية. وندرك أن هذه المسألة ألهمت آراء متباينة، ولكننا نأمل أن يحفز هذا الخيار حوارا بناء وصادقا بشأن كيفية المضي قدما.

ولا يزال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من الأهداف المنشودة. ونشعر بالأسف لأن مسألة إنشاء المنطقة اقف وراء الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي، ونحث دول المنطقة على مواصلة المشاورات بشأن سبل المضي قدما. وبوسع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غير الأطراف فيها، أن تتخذ فورا تدابير ملموسة لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لممثل هولندا، وأرجو منه التقيد بالحد الزمني المتفق عليه توخيا لمصلحة جميع الحاضرين.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سأختتم بياني. ويمكن أن تبدأ الدول الحائزة للأسلحة النووية الحد من الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وفي نهاية المطاف القضاء عليها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها. وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالأمن النووي. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به، ونتطلع إلى مؤتمر قمة الأمن النووي الأخير في الولايات المتحدة بغية مواصلة معالجة هذه المسألة.

وتعتزم هولندا، بوصفها المنسق الحالي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، استضافة اجتماع رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتلك المبادرة الناجحة في النصف الأول من العام المقبل من أجل مناقشة التطورات الراهنة والمبادرات المقبلة. والأمر المهم هو الجرأة على الاستمرار. وسنبذل قصارى جهدنا في سبيل إحراز تقدم ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين.

السيدة هردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب الجمهورية التشيكية عن دعمها المستمر للانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللامتثال التام للالتزامات بموجب المعاهدة. وبالرغم من أننا كنا نشعر بخيبة الأمل إزاء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في وقت سابق هذا العام، فإننا على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار لا تزال لا غنى عنها لأمننا الجماعي وبأنها ستواصل العمل باعتبارها أداة أساسية للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتشمل خطة العمل التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ عددا من المهام الهامة التي لم تستكمل بعد. ولا تزال صلاحية خطة العمل لم يتغير ولا نزاع فيها. ويشكل تنفيذ خطة العمل مسؤوليتنا الجماعية التي ينبغي أن تحترمها جميع الدول الأطراف.

ولئن كنا نشعر بالأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق الآراء على وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، فإننا نأمل بقوة أن يستأنف العمل نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بطريقة بناءة وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء. ومن الضروري تحديد الفرص المتاحة للحوار الإقليمي والتشجيع على إيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة. ونقدر الجهود التي يبذلها الميسر، السيد جاكو لاجافا، وجهود فريقه في ذلك الصدد.

ونناشد الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بدون تأخير. وإذ نضع في اعتبارنا نتائج المؤتمر الأخير المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة والذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة، فإننا نود أن نؤكد مجددا على دعمنا لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وبالتوازي، نحن بحاجة إلى المضي قدما بأهدافنا المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد رحبنا بالاتفاق التاريخي المؤرخ ١٤ تموز/يوليه بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي +٣ وإيران بشأن خطة عمل شاملة مشتركة. وسيقدم تنفيذ الاتفاق الكامل، الذي ييسره البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بإيران، للمجتمع الدولي الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان أن تتعاون إيران بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيضاح جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك احتمال وجود بعد عسكري، على النحو المتفق عليه في خريطة الطريق التي وقعت عليها الوكالة وإيران.

وأدانت الجمهورية التشيكية مرارا وتكرارا التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن تهديداتها بإجراء تجارب أخرى مثل تلك التجارب. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها النووية وبرامج القذائف التسيارية وعلى العودة بدون تأخير إلى التمسك بمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة. ونؤيد الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وما برحت الجمهورية التشيكية مؤيدا ثابتا للحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وشاركنا بفعالية وساهمنا ماليا في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية تحت إشراف الوكالة، وهي مؤسسة محورية في هذا المجال. ونحن على اقتناع بأن الممارسة المسؤولة للحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمكن أن يعود بمنافع مجتمعية عديدة في التطبيقات النووية غير المتصلة بالطاقة، مثل أوجه التقدم في علاج السرطان، ومكافحة الأمراض، ومعالجة المياه، والأمن الغذائي، وتأمين التغذية، وما إلى ذلك.

وعلى غرار الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نعتبر أن بدء المفاوضات واختتامها في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانونا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ينبغي أن يكون أولوية عليا. وشارك خبيرنا بفعالية في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بدون التفاوض بشأن المعاهدة، وساهم الخبير في اعتماد تقرير الفريق الموضوعي بتوافق الآراء (انظر A/70/81). ونحن على ثقة بأن التوصيات المقدمة إلى الأمين العام بشأن جميع الجوانب الرئيسية للمعاهدة ستجعل مهمة المفاوضين في المستقبل أسهل بكثير، ونرحب بكون رئيس الفريق أتيحت له الفرصة لعرض نتائج أعمال الفريق أمام أعضاء اللجنة الأولى اليوم.

وقدم الرئيس أوباما في خطابه ”برنامج براغ ٢٠٠٩“ رؤية طموحة لعالم خال من الأسلحة النووية أعقبه التوقيع في براغ في عام ٢٠١٠ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وفي السنوات الخمس الماضية، أثبتت براغ نفسها باعتبارها مكانا لتقييم المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار

والأمن النووي وتحديد الأسلحة. وضمن أمور أخرى، استكشف مؤتمر برنامج براغ الخامس، الذي انعقد قبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي بمشاركة الممثل السامي كيم وون – سو كمتحدث رئيسي، مسائل الدروس المستفادة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وآفاقها المستقبلية والدول النووية الناشئة، والردع النووي والمبادرة الإنسانية. وستواصل الجمهورية التشيكية استضافة هذه المؤتمرات بغية إتاحة حيز لمناقشة المسائل المواضيعية المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في اللجنة، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة، فضلا عن أعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أشيد بالرئيس السابق، السفير كورتيناي راتراي ممثل جامايكا، على قيادته الممتازة. سيدي الرئيس، بإمكانكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه مداولاتنا إلى ختام ناجح.

لقد شهد هذا العام تطورات كثيرة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأود أن أبدأ بالاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ وإيران في ١٤ تموز/يوليه. وأتاح اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة فرصة جديدة لتحسين الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ونتطلع إلى تنفيذ أحكام خطة العمل، الذي ستضطلع فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور لا غنى عنه في التحقق من التزامات إيران المتعلق بالأسلحة النووية ورصد هذه الالتزامات.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من عدم قدرة الدول الأطراف على التوصل إلى توافق الآراء على وثيقة ختامية في مؤتمرها الاستعراضي لعام ٢٠١٥، لا تزال المعاهدة تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والإطار لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وترتبط الجهود المتواصلة للتركيز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ارتباطا وثيقا بالشواغل حيال العواقب على البشرية المترتبة عن أي تفجير لسلاح نووي أو هجوم إرهابي ينطوي على المواد الانشطارية. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان نشر الوعي بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في جميع المجالات. وفي الوقت نفسه، لن تكون إزالة الأسلحة النووية ممكنة إلا بالانخراط الموضوعي والبناء لجميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة. فالنهوض بنزع السلاح النووي يتطلب بذل جهودنا المشتركة.

ولا يمكن بناء فهم مشترك للخطوات الضرورية إلا بعقد مناقشة شاملة للجميع ومع المشاركة الموضوعية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وستؤدي جميع هذه الخطوات إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بما يتماشى مع الالتزامات المحددة في المادة السادسة من المعاهدة، وسنسهم في تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة – وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن نتصرف بطريقة مستدامة وواقعية ومسؤولة. وتتطلب تهيئة الظروف لبناء عالم خال من الأسلحة النووية أن نأخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية والأمنية على السواء. وفي ذلك الصدد، نعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به غدا ممثل النمساء بشأن مسألة العواقب الإنسانية .

وتؤيد بلغاريا اتخاذ نهج بناء وواقعي وتدريجي، بالاستناد إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ ولبنات بناء يمكن أن تعزز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن أن تشمل تلك الخطوات العملية التغلب على المأزق في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك بزيادة عدد أعضائه؛ وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب

بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بدون التفاوض بشأن المعاهدة (انظر A/70/81) ونأمل أن يساعد التقرير على تعزيز الآفاق لبدء المفاوضات.

ولا نزال مقتنعين بأن ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن خطوة بالغة الأهمية في تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهو أمر أكده جميع المشاركين في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد قبل أقل من شهر هنا في نيويورك.

وأخيرا، تأمل بلغاريا أن تكون للجهود المشتركة المدفوعة بالإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إمكانية تقربنا من الهدف النهائي، وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في أماكن أخرى في هذا المبنى، هناك فسيفساء جميلة من أعمال نورمان روكويل تقول ”عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به“. وأود أن أطلب من جميع الوفود التي تعقد حاليا مشاورات في غرفة الاجتماعات هذه أن تتصرف على هذا النحو، احتراما للمتكلم التالي.

السيدة نولان (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سأقرأ نسخة موجزة من نص بياني، وقد عممنا النص الكامل.

تؤيد أيرلندا تماماً البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد. وكعضو في هذا الائتلاف، تريد أيرلندا أن ترى زخماً حقيقياً يُضخ في نزع السلاح النووي باعتباره ركيزة من ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعي الدعوة إلى العمل التي رددتها أغلبية ساحقة في اللجنة الأولى. ومشروع القرار (A/C.1/70/L.40) المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد، بشأن الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يعبر عن أملنا في إحراز تقدم ملموس في المستقبل صوب تحقيق أهداف نزع السلاح.

لقد أكد وزير الشؤون الخارجية والتجارة، السيد تشارلز فلاناغان، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.22)، على التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وأعرب أيضاً عن خيبة أملنا الشديدة إزاء عدم توصل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في أيار/مايو الماضي، إلى نتيجة. فلم يُنزع سلاح نووي واحد بموجب معاهدة عدم الانتشار أو في إطار أي عملية متعددة الأطراف، ولا توجد أي هياكل أو تدابير فعالة لذلك. وفي ظل تلك الظروف، من الطبيعي والمناسب تماماً أن نسعى إلى نهج جديدة يمكن أن تعزز فهمنا وتحفز النقاش وتحث على العمل. وعودة المسألة الإنسانية إلى الواجهة مرة أخرى الآن يجب ألا تثير دهشة أحد. والواقع أن مثار الدهشة الوحيد هو لماذا لم يكن ذلك هو المبدأ الذي نهتدي به دائماً. فقد كان الواجب الإنساني، بالدرجة الأولى، هو الدافع وراء الاعتماد الأولي لمعاهدة عدم الانتشار النووي ذاتها. وهو سبب وجود المعاهدة. فما هو ”الإنساني“ إن لم يكن أمراً يتعلق بالبشرية جمعاء؟ وما هي قوتنا الدافعة الكبرى إن لم تتمثل في حفظ وحماية الحياة ذاتها؟

إن فهمنا للأثر الإنساني المفجع المرتبط بأي استعمال للأسلحة النووية قد تطور بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وأود أن أوجه التحية مرة أخرى لزملائنا في المكسيك والنرويج والنمسا للمؤتمرات التي استضافتها دولهم بشأن الموضوع. وتقدر أيرلندا أيضاً الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية، في توسيع نطاق فهمنا وتعميقه. وعلاوة على ذلك، فقد تجلت بشكل صارخ استحالة

القدرة على أي استجابة واقعية سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ولذلك، نود أن نطلب إلى الدول الأعضاء النظر على نحو إيجابي إلى مشروع القرار بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/70/L.37) المقدم من النمسا، زميلتنا في الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.9) والذي يسر أيرلندا أن تكون من مقدميه.

واتساقاً مع رغبتنا في القيام بدور بناء وتطلعنا إلى الأمام وليس إلى الوراء، يسر وفدي أيضاً أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/70/L.13، الذي عرضته المكسيك (انظر A/C.1/70/PV.9)، بشأن المضي بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف قدماً. وكهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، من الصواب تماماً أن يعمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يقترحه مشروع القرار بموجب نظامه الداخلي وألا يُلزم بتوافق الآراء. ومع ذلك، فنحن على ثقة بأن جميع الأطراف يمكن أن تعمل من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة. ونرحب بالمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للدفع بتفكير جديد وخبرات جديدة إلى المناقشة، وبالطبع، نحتاج إلى مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية ونقدرها.

وأود أن أقول كم كانت تثلج الصدر رؤية ذلك العدد الكبير من الدول الأطراف في المعاهدة وقد اتحدت كلمتها في المؤتمر الاستعراضي الأخير بالاتفاق على تعهد إنساني بحظر الأسلحة النووية وإزالتها. وأود أن ألفت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.1/70/L.38 بشأن الموضوع الذي عرضته النمسا (انظر A/C.1/70/PV.9)، ويسر أيرلندا أن تكون من مقدميه. وآمل أن تبدي الوفود مرة أخرى التزامنا المشترك بذلك التعهد ودعمه من خلال اعتماد مشروع القرار.

خلال مناقشتنا العامة، أحطت علماً مع الاهتمام بالرسائل المؤثرة والقوية التي نقلها ممثلو العديد من البلدان النامية وبلدان مجموعة الدول الأفريقية. وأنا أشاركهم مخاوفهم إزاء تأثير أي تفجير محتمل على ظروفهم الهشة بالفعل، واستيائهم إزاء الموارد المالية الكبيرة التي تخصصها بعض الدول لتحديث ترساناتها النووية، في الوقت الذي ما زال ٨٥٠ مليون شخص يعانون من الجوع، و ٨ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم نتيجة سوء التغذية، وتموت ٨٠٠ امرأة كل يوم لأسباب تتصل بالحمل أو الولادة. ألا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا إذا ما أفرج عن الموارد المخصصة حالياً لتحديث الأسلحة النووية وصيانتها، فما هو الصالح الأعظم الذي يمكن أن تستخدم من أجله على مستوى العالم؟

وأثني بحرارة على وفد جنوب أفريقيا لتقديمه خلاله جلستنا التاسعة مشروع قرار يسلط الضوء على الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومشروع القرار الطموح هذا، ونحن من مقدميه، يطابق طموح الغالبية العظمى من الدول للنظر إلى ما هو أبعد من المصالح والمذاهب الضيقة، وإيلاء الأولوية للنهوض بالتنمية البشرية على مستوى العالم. ووفدي يود تسليط الضوء على الاعتراف الصريح لمشروع القرار بالدور الحيوي الذي ينبغي أن تضطلع به المرأة في مفاوضات نزع السلاح، وهو موضوع يتسق مع هذه الدورة ويلقى ترحيباً خلالها.

في عالم سريع التغير، حيث أصبحت وتيرة الإبداع ومستوى التوصل عبر كوكب الأرض أعظم من أي وقت مضى، فقد حان الوقت بالتأكيد للإقرار بأن كل التحديات أصبحت الآن عالمية الطابع وأن ما يحدث لواحد يؤثر على الجميع. واحتمال حدوث تفجير نووي – عمداً أو سهواً – لا يمكن إلا أن يزيد من حجم التهديد الذي يتعرض له الأمن البشري وسلامة كوكبنا. فإن كنا نريد مستقبلاً أفضل لشعوبنا، علينا أن نعمل بشكل بناء معاً لكفالة السلم والأمن والسلامة لعالمنا، والسبيل الأمثل لذلك هو الوفاء بالتزاماتنا المشتركة والبدء في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي على النحو المتوخى أصلاً. وكل مرة نرجئ فيها ذلك

الهدف، فإننا نخذل شعوبنا ونستمر في تعريضهم للخطر. وإذ نعرف كل ما نعرفه الآن، لا بد لنا أن نضاعف جهودنا للتأكد من أن تلك الأسلحة لن تستخدم مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف، وأن عملية تبدأ بجدية لإخراج جميع الأسلحة النووية من الخدمة إلى الأبد.

السيد ساتر (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): عالم خال من الأسلحة النووية رؤية تتشاطرها النرويج مع أغلبية الدول الأخرى. وبعد سبعين عاماً من هيروشيما وناغازاكي، لا بد لنا أن ندرك أن تلك الرؤية لا يمكن أن تتحقق دون التزام حقيقي من المجتمع العالمي، من جانب تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتلك التي لا تملك منها شيئاً. نحن بحاجة إلى نهج واقعي وبناء إزاء تلك المسألة. ولا بد لنا من الاستفادة من الفرص والأدوات التي في حوزتنا بالكامل. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال هي حجر الزاوية الأساسي لتلك الجهود.

كانت هناك بعض التطورات الإيجابية. ونحن نهنئ مجموعة البلدان الـ ٥+١ وإيران والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق تاريخي طويل الأجل ويمكن التحقق منه. ويسرنا أن نرى نتائج مؤتمر أوسلو ٢٠١٣ على أساس نهج قائم على الحقائق بشأن العواقب الإنسانية وقد أصبح عنصراً رئيسياً في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. والتقدم المحرز في تطوير أدوات للتحقق من نزع السلاح النووي يضيف بعداً مهماً آخر للمناقشة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعملية قمة الأمن النووي أسهمت بشكل كبير في الأمن النووي ومنع الإرهابيين من الحصول على المواد الانشطارية، ونحن نرحب بمواصلة تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

ومع ذلك، كانت هناك أيضاً بعض التطورات المخيبة للآمال بشدة، ونحن نشهد حالة من الجمود في مجالات معينة. ففي ربيع العام الحالي، لم يتمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ولم يتفق مؤتمر نزع السلاح بعد على برنامج عمل، بل إنه في واقع الأمر قد توقف عن العمل كمنبر لتعزيز نزع السلاح النووي. وآفاق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ رسمياً لا تبدو جيدة. ولم ترد روسيا بصورة إيجابية بعد على اقتراح الولايات المتحدة لخفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية بواقع ثلث إضافي، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة في التطوير المؤسف للغاية للأسلحة النووية والقذائف.

ويبدو أن ثمة توجهات كامنة وراء تلك التطورات السلبية، منها الاستقطاب المستمر والمتنامي للنقاش العالمي بشأن نزع السلاح النووي. والمناقشات في المحافل المتعددة الأطراف يجب أن تقربنا أكثر من هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المهم أن نسأل أنفسنا عما يخدم أمننا المشترك. من منظور نرويجي، فإن الالتزام بالقواعد الأساسية لعدم الانتشار ونزع السلاح المكرسة في معاهدة عدم الانتشار النووي هو ما يخدم أمننا المشترك على أفضل وجه. ونحن نعتبر الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بمثابة خارطة طريق لعالم أكثر أمناً من دون أسلحة نووية.

جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي ومنع حدوث مزيد من الانتشار. وبدون مشاركتها البناءة، لن نبارح مكاننا حيال تلك المسائل. ومع ذلك، تقع المسؤولية على كل دول العالم عن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وستواصل النرويج القيام بدورها من الناحية المفاهيمية والسياسية، والعملية والمالية.

تجري مناقشاتنا هنا في اللجنة الأولى على خلفية استمرار التوترات الدولية، الأمر الذي يجعل قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار أكثر إلحاحا. من الجدير بالذكر أن العديد

من الصكوك والأطر القانونية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار قائمة بالفعل. ويجب علينا الحرص على التقيد بها وتنفيذها، أما الدول التي لم توقع وتصادق عليها بعد، فنحثها على أن تفعل ذلك، لأنه يشكل خطوة ملموسة للغاية صوب الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم آمن ومأمون وخالٍ من الأسلحة النووية.

السيدة مكريني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): في حين أن المجتمع الدولي ما زال يواجه تحديات أمنية تتعلق بالأسلحة النووية، فإن معظمها متجذر في انعدام الثقة والحلول التوفيقية، الأمر الذي يزيد من صعوبة إحراز تقدم بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ويلقي بظلال على التطورات الإيجابية التي لا تزال تحدث.

من دواعي الأسف الشديد أن انعدام الحلول التوفيقية تسبب في انفضاض المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من دون الاتفاق على وثيقة ختامية. ولكن لحسن الطالع ذلك لا يمثل بأي حال من الأحوال إضعافا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تشكل حجر الأساس في النظام الدولي الرامي إلى النهوض بنزع السلاح النووي. ولا يبطل خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي ما فتئت تمثل أفضل سبيل لنا لتعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكندا ملتزمة بمواصلة العمل مع جميع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح للنهوض بتلك الالتزامات.

(تكلمت بالفرنسية)

يظل الأمن الإقليمي والدولي عرضة للخطر جراء عدم احترام كوريا الشمالية وسوريا لالتزاماتهما بعدم الانتشار النووي. ولم يتّضح بعد ما إذا كانت تلك الدول ستحترم احتراما كاملا التزاماتها على نحو يمكن التحقق منه، بينما تتعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن أنشطة الانتشار التي لا تزال تقوم بها كوريا الشمالية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والعالميين. ونهيب بجميع الدول ضمان تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذا كاملا والضغط على كوريا الشمالية لحملها على التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية. وسيكون العالم أكثر أمانا بكثير عندما تصبح كوريا الشمالية مرة أخرى دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحترم اتفاق الضمانات التي ابرمته.

أما فيما يتعلق بإيران، فترحب كندا بالجهود التي تبذلها مجموعة ”الخمسة +١“ من أجل التوصل إلى اتفاق يكفل بأن يقتصر عمل برنامج إيران النووي حصرا على الأغراض السلمية، والحيلولة دون حيازة إيران للأسلحة النووية. ومع ذلك، سنحكم على إيران وفقا لأفعالها وليس حسب أقوالها.

فيما يتعلق بالأمن الأوروبي، تؤكد كندا إدانتها لضم روسيا لشبه جزيرة القرم ووجودها العسكري الحالي في شرق أوكرانيا. كذلك نحض روسيا على التوقف عن تطوير القذائف الانسيابية المحظورة بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

(تكلمت بالإنكليزية)

لئن كان قد تم تخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية بشكل كبير من المستويات التي كانت عليها في ذروة الحرب الباردة، لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لتعزيز الثقة الدولية في التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة تخفيض ترسانتها النووية، وتخفيض مستويات التأهب لديها، ودور هذه الأسلحة في المذاهب الدفاعية. ونشجع بقوة جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على زيادة شفافيتها فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. إن نماذج مشروع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تساعد على تحقيق هذا الهدف.

كذلك يمثل إطلاق الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي مجهودا جديرا بالترحيب أيضا كونه يرمي إلى زيادة الشفافية والثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال كندا مقتنعة بأن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي يتطلب منا أن نأخذ في الحسبان الأبعاد الاستراتيجية والإنسانية للأسلحة النووية على حد سواء. بيد أن نزع السلاح لا يمكن أن يحدث في فراغ. وعلينا أن نبقي في الأذهان السياق الأمني والتحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

إن كندا مقتنعة بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تمثل وثبة واسعة جدا في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن الحيوي أن يبدأ المجتمع الدولي فورا بمفاوضات لتحويل هذا الصك القانوني إلى واقع ملموس. وستعرض كندا مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، ونرحب بالآراء البناءة من جميع الوفود. ونأمل أن نتمكن من التعويل على تلقي دعم واسع منها.

إن الدبلوماسية والحلول التوفيقية هي الوسائل المتاحة لنا لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ويجب علينا الآن تسخير هاتين الأداتين من أجل التغلب على التحديات المتبقية وتحقيق السلام والأمن الكبيرين اللذين ننشدهما جميعا ويستحقهما عالمنا.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن الكفاح العالمي لتنظيم الأسلحة النووية بالوسائل السياسية والقانونية والمعيارية ينظر إليه إلى حد كبير بأنه كفاح غير موفق. وعلى الرغم من التخفيضات التي حدثت في عدد الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة، فإنها لا تزال تسير بوتيرة بطيئة وعلى نطاق متواضع. والتقدم المحرز صوب نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف تقاومه حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبدلا من وفاء تلك الدول بالتزاماتها القانونية في مجال نزع السلاح، واصلت عدم الانتشار بشكل حصري تقريبا. وتلك الفجوة في المشروعية والحقيقة أدت إلى تآكل ثقة العالم في طابع التعزيز المتبادل لتلك العمليات.

إن ٣٠ دولة تقريبا من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأعضاء في تحالفات مسلحة نوويا تواصل الاعتماد بقوة على الأسلحة النووية، لدرجة أن البعض منها يخزن في أراضيه أسلحة نووية تكتيكية. وعلى الرغم من أنها تتمتع بمأوى المظلة النووية، فإنها تحض الآخرين على تجنب هذه الوسيلة للدفاع عن أنفسهم من أي مخاطر أمنية حقيقية. فقد أبرم البعض منها اتفاقات تعاون نووي تمييزية وساعد في منح الإعفاءات من مبادئ عدم الانتشار التي تم الإبقاء عليها لفترة طويلة. ومن الواضح أن هذه السياسات والإجراءات تحركها اعتبارات المصلحة الذاتية الاستراتيجية والأمنية والسياسية والتجارية. وليس من المستغرب السعي إلى هذه المعايير المزدوجة التي ولدت شعورا بالاستياء على نطاق واسع في المجتمع الدولي، بما في ذلك في بلدي.

تتشاطر باكستان الشواغل والمخاوف المحتملة المرتبطة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية. لذلك قمنا بالمشاركة والمساهمة في النقاش خلال المؤتمرات الثلاثة جميعها التي عقدت بشأن هذا الموضوع. ولئن كان موضوع الأسلحة النووية على جانب كبير من الأهمية، فلا يمكن اختزاله حصرا في نموذج البعد الإنساني. ومن المهم الاعتراف بسياق ودوافع كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي حالة باكستان، فقد تم تحدي أمننا من الناحية النوعية بإدخال الأسلحة النووية إلى منطقتنا. ولم يترك لنا أي خيار سوى اكتساب مصداقية القدرة على الردع النووي للدفاع عن أنفسنا على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أذكر اللجنة بأن باكستان دعت قبل ربع قرن تقريبا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. واعتمدت نفس هذه اللجنة

قرارات في هذا الشأن إلى أن تم تحديها، دون أي تكلفة، وقد أصبحت منطقتنا نووية مرة أخرى.

تؤمن باكستان إيمانا راسخا بالمبدأ المعترف به عالميا، وهو حق جميع الدول في التمتع بالأمن على قدم المساواة، ومن الحيوي أيضا أن نعالج الدوافع التي تحمل الدول على حيازة الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، للدفاع عن أنفسها. إن أعضاء حركة عدم الانحياز يفضلون اتباع النهج الشامل والمباشر في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، ونحن نؤيدهم في ذلك.

إن بعض الراغبين في تحويل تركيز مؤتمر نزع السلاح إلى تدابير عدم انتشار جزئية، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يعملون على تأخير إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي. وادعاءات بعض الوفود بأن من شأن هذه المعاهدة أن تضع سقفا كميا للأسلحة النووية هي ادعاءات زائفة. والأسباب واضحة وذلك لأن المخزونات الهائلة من هذه المواد، بالاقتران مع استمرار إنتاجها غير الخاضع للضمانات للأغراض المدنية والعسكرية غير التفجيرية، توفر احتياطيا جاهزا للمواد الانشطارية التي يمكنهم تحويلها إلى أسلحة كما يشاءون.

ولا يوجد أي حكم في المعاهدة تحبذه تلك الدول من شأنه أن يقيد أية زيادة كمية أو نوعية في الأسلحة النووية.

ونود أن نؤكد مجددا على أن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كان تجربة خاطئة. فهو قد أخفق في تقديم أي توصية بتوافق الآراء ذات أي مضمون، بما في ذلك أهداف المعاهدة ذاتها ونطاقها. وكرر الفريق ببساطة عمل مؤتمر نزع السلاح في هيئة غير شاملة للجميع، بدون تقديم أية قيمة مضافة إلى تلك المسألة. وبالتالي فإن باكستان ليست في موقف يسمح لها بقبول أي استنتاج أو توصية قدمها الفريق، بما في ذلك تأكيده على أن التقرير يمكن أن يشكل أساسا لمواصلة مؤتمر نزع السلاح النظر في المسألة المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقدمت باكستان مؤخرا ورقة عمل في مؤتمر نزع السلاح بشأن عناصر معاهدة للمواد الانشطارية تعكس التوازن المطلوب بين أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار لمثل تلك المعاهدة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في هذه الورقة، التي يمكن أن توفر سبيلا للمضي قدما من أجل تعزيز جدول أعمال نزع السلاح النووي. ولكي أبرز بعض العناصر، أود أن أشدد على أننا أكدنا في ورقتنا على أن أية معاهدة متوازنة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون راسخة في المبادئ الثابتة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص مبدأ الأمن غير المنقوص. وينبغي أن تغطي المعاهدة الإنتاج السابق للمواد الانشطارية أو مخزوناتها القائمة من أجل معالجة أوجه التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية. وينبغي أن تكون غير تمييزية في طابعها. وعلى جميع الدول الأطراف أن تتحمل التزامات متساوية بموجب المعاهدة بدون أي معاملة تفضيلية لأية فئة من الدول. وينبغي أن تنص المعاهدة على إنشاء آلية قوية للتحقق. وينبغي أن تعزز الاستقرار الإقليمي والعالمي على السواء. ويتعين ألا تؤثر بأي حال من الأحوال على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

ونود أن نؤكد من جديد على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ألا يكون رهينة لمسألة واحدة. ومن الضروري إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للشروع في المفاوضات بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وهو علة وجود مؤتمر نزع السلاح، والضمانات الأمنية السلبية ومشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد

الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وننتظر سماع أي حجة ضد المفاوضات بشأن تلك البنود المدرجة في جدول الأعمال استنادا إلى المصالح الأمنية للدول. ونرى نحن وآخرون كثيرون أن مسألة ضمانات الأمن السلبية جاهزة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وستسهم في تخفيف الضغوط الحالية على جدول الأعمال الواسع لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وخلال هذه الدورة، ستقوم باكستان بتقديم مشروع قرارها التقليدي بشأن الضمانات الأمنية السلبية بالنيابة عن عدد كبير من البلدان المقدمة لمشروع القرار. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند ليتولى عرض مشاريع القرارات A/C.1/70/L.19 و A/C.1/70/L.20 و A/C.1/70/L.21.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9) .

ونؤيد اقتراح حركة عدم الانحياز لعقد اتفاقية شاملة للأسلحة النووية يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن تحقيق نزع السلاح النووي يتطلب عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف وشامل وغير تمييزي متفق عليه. وتقوم حاجة إلى إجراء حوار فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء أسس الاطمئنان والثقة ومن أجل تقليص الدور البارز للأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية.

ولدى الهند، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، سياسة موثوقة للحد الأدنى من الردع النووي تقوم على أساس وضع عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وموقف الهند من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف بشكل جيد ولا يحتاج إلى إعادة تأكيد. ولا مجال لأن تنضم الهند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبدون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تلبي المصالح الأمنية الوطنية للهند.

وأثارت المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو، ونايايريت بالمكسيك، وفيينا، قدرا كبيرا من الاهتمام بتنشيط الجهود الدولية بشأن التصدي لأخطر تهديد لبقاء البشرية يمثله استخدام الأسلحة النووية. وشاركت الهند في تلك الاجتماعات على أمل أنها ستساعد في توليد الزخم من أجل زيادة القيود على استخدام تلك الأسلحة، وبالتالي تصحيح اختلال التوازن في الخطاب القانوني الدولي الذي ركز بشكل حصري تقريبا على فرض قيود على الحيازة الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أنه، في عام ١٩٦٢، كان هناك قراران معروضان على الجمعية العامة: واحد بشأن القيود على استعمال الأسلحة النووية، أيدته إلى حد كبير بلدان حركة عدم الانحياز، والآخر بشأن عدم نشر الأسلحة النووية، وأيدته أيرلندا.

وحظي القرار الثاني بالتأييد وفي نهاية المطاف أصبح أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكننا نود أن نشدد على أنه لا يوجد أي شيء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشير إلى القيود على استخدام الأسلحة النووية. وبالتالي، ما فتئ موقفنا الثابت هو أنه ينبغي أن تكون العملية شاملة للجميع ولا تلحق الضرر بالآلية الدولية لنزع السلاح، ومن حيث الجوهر، تشجع على إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتدل المؤشرات الحالية على أن النتائج في كلا الحالين أقل بكثير مما كان متوقعا، ومما يبعث

على الأسف أن بعض الاقتراحات التي قدمت هذا العام إلى اللجنة أدت إلى تعميق الخلافات بدلا من تضييق الشقة بينها.

وتود الهند أن تتولى عرض مشروع القرار A/C.1/70/L.21، بشأن اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار. والقرار الذي قدم للمرة الأولى في عام ١٩٨٢، أحد القرارات القديمة في اللجنة الأولى، وهو يعكس إيماننا بأن وجود صك ملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيسهم في عملية تدريجية لتزع الشرعية عن الأسلحة النووية وتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وهي بهذه الصفة، قرارات راسخة بقوة في التقاليد الإنسانية لتزع السلاح النووي ولسنوات عديدة حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه اللجنة.

بيد أن بعض الدول الأعضاء، التي اتخذت زمام المبادرة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، لا تزال تصوت معارضة لهذا النص. وهناك فجوة مصداقية خطيرة في مواقف من يسارعون إلى تبني الخطاب الإنساني، ولكن من الغريب أنهم يعارضون القيود على استخدام الأسلحة النووية بالتصويت معارضين للنص. ونهيب بهم إعادة النظر في موقفهم وتضييق الفجوة الواسعة بين المبدأ والممارسة، التي من الصعب تجاهلها حاليا. وستراقب اللجنة الأولى كيفية تصويت تلك الوفود الخمسة أو الستة على القرار الهندي هذا العام.

ويبرز مشروع القرار A/C.1/70/L.20، بشأن تخفيض الخطر النووي، الحاجة إلى استعراض المذاهب النووية وضرورة اتخاذ خطوات للحد من خطر الاستعمال غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية. ونرحب بالصدى الأكبر في المجتمع الدولي لأهداف مشروع القرار المتعلقة بتجنب الاستعمال غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية.

ويجسد مشروع القرار A/C.1/70/L.19، المعنون ”تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل“، الذي حظي بدعم قوي وبعدد كبير من مقدمي مشروع القرار، الشواغل المستمرة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالمخاطر التي يشكلها حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا الحساسة. ويتضمن مشروع القرار عددا من التدابير على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي لذلك التهديد. ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع القرار ذاك بتوافق الآراء.

ونطلب أيضا أن ينشر النص الكامل لبياننا على الموقع الشبكي QuickFirst.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تكتسي مناقشة نزع السلاح النووي ومسائل الانتشار أهمية أساسية لتحقيق السلام والأمن لنا جميعا. وينبغي أن نذكر أنفسنا مرارا وتكرارا بأن هدفنا المشترك هو: إنشاء عالم أكثر أمانا وأمنا مع تقليل الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف، القضاء عليها تماما. وأحد الأمثلة الجيدة على ما يمكن تحقيقه إذا أبدت جميع الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة هو خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث +٣ في تموز/يوليه. فالحلول الدبلوماسية تكلل بالنجاح.

وللأسف، وفيما يتعلق بالأزمات الرئيسية الأخرى لعدم انتشار الأسلحة، لم يحرز أي تقدم لكي يبلغ به. وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة استمرار برامج كوريا الشمالية النووية وبرامج القذائف التسيارية. كما يجب حث سوريا على أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام، نرى أنه بالرغم من أننا لم نتفق على وثيقة ختامية، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية الذي لا غنى عنه في الهيكل الأمني الدولي ومصدرا للتعاون السلمي بين أطراف المعاهدة.

أسهمت القليل من المعاهدات بصورة جوهرية في جعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا. وفي حين أنه ليس عالما مثاليا، فإنه لا يزال يشكل الحل الأمثل للسعي إلى نزع السلاح النووي. ولذلك، ينبغي لنا أن نمتنع في جميع أعمال اللجنة الأولى عن أي عمل من شأنه التقليل من قيمة المعاهدة.

إن خطة عمل عام ٢٠١٠ لا تزال صالحة وينبغي تنفيذها تنفيذا كاملا. ومن الواضح أن الخطة لا تزال توفر النقاط المرجعية للسنوات القادمة من خلال توفير مبادئ توجيهية ملموسة فيما يخص الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها.

وتتشاطر ألمانيا التقييم بأنه يتعين ويمكن القيام بالمزيد. وبالنظر إلى أنه لا يزال هناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، فإننا نحتاج إلى الدفع أكثر في اتجاه تحقيق تقدم صوب تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه الخلفية، ترحب ألمانيا بالنجاح المستمر في تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. لكن ينبغي أن تبدأ جولة جديدة لنزع السلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في أقرب وقت ممكن عمليا. وينبغي أن تشمل هذه الجولة الجديدة الأسلحة النووية الاستراتيجية الفرعية. وتقدر ألمانيا استمرار طرح العرض الذي قدمه الرئيس أوباما في برلين، على الرغم من البيئة الأمنية المتغيرة. وتدعو ألمانيا الاتحاد الروسي إلى الاستجابة بصورة بناءة إلى مبادرة الرئيس أوباما في مجال مراقبة الأسلحة النووية.

وتتشاطر ألمانيا قلق أولئك الذين يريدون أن يروا دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ عاجلاً لا آجلاً. وفي القرن الحادي والعشرين، ليس هناك أي سبب لإجراء تجارب في الفضاء أو تجارب نووية. إن حالات الوقت الاختياري القائمة بالنسبة للتجارب النووية جديرة بالترحيب، ولكن يلزم على وجه الاستعجال إبرام معاهدة مُلزمة قانوناً.

وتدعم ألمانيا الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويفضل أن يتم ذلك في مؤتمر نزع السلاح، ولكننا منفتحون أيضا على استخدام المنتديات الأخرى. وتتفق ألمانيا بشأن ضرورة بدء المفاوضات بدون المزيد من التأخير. ويوفر عمل فريق الخبراء الحكوميين أساسا ممتازا. وعلاوة على ذلك، تتيح لنا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي فرصة لتعزيز المعارف وتطوير المهارات التي ستكون ضرورية للتحقق من نزع السلاح النووي على المستوى المتعدد الأطراف.

وفي سياق عدم الانتشار النووي، تؤيد ألمانيا العمل القيم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها. وتدعو ألمانيا جميع الدول التي تعمل بالطاقة النووية، والتي لم تقم بذلك بعد، إلى التفاوض والتصديق على بروتوكول إضافي مع الوكالة في أقرب وقت ممكن.

وترحب ألمانيا بالمناقشة المتعلقة بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وتذكرنا المؤتمرات الثلاثة، التي عقدت في أوسلو، ونايارت بالمكسيك، وفيينا، مثلما ذكرنا تخليد ذكرى هيروشيما وناغازاكي، بالعديد من الأسباب الداعية إلى عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا. إن تلك الاعتبارات الإنسانية هي التي تدعم جميع الجهود التي نبذلها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وفي الوقت نفسه، أدت الأحداث التي جرت السنة الماضية إلى ظهور بيئة أمنية أقسى تذكرنا بأن نزع السلاح النووي لا يحدث في فراغ. ولا يمكن التخلص من الأسلحة النووية إلا بعد إجراء مفاوضات تفضي إلى اتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها على أرض الواقع. وتشكل الثقة المتبادلة بين الشركاء شرطا ضروريا لتحقيق المزيد من التقدم. ومن غير الواقعي أن نتوقع المضي قدما بنزع السلاح النووي بدون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن للمناقشة المتعلقة بالأسلحة النووية بعدا إنسانيا، ولكن لها أيضا بعد أمني لا يمكن تجاهله. وينبغي لنا اغتنام كل فرصة لاستئناف الحوار والمشاركة البناءة. ويمكن تحقيق ذلك، في جملة أمور، من خلال إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية شامل للجميع.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): تميز القرن الحادي والعشرين بتحسن نوعي في الأسلحة، بدلا من تفوق كمي. ويتم بشكل صارخ اتباع سياسة هيمنة على العالم من خلال تطوير تكنولوجيا متقدمة للغاية، والامتلاك غير المحدود زمنيا للترسانات النووية. ويقترب المذهب النووي الذي ينطوي على استخدام الأسلحة النووية بشكل استباقي، من الخط الأحمر على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، حتى عند أخذ حقبة الحرب الباردة بعين الاعتبار.

والواقع اليوم هو أنه يجري تحويل خطر الهجوم النووي الاستباقي ضد بلدان أخرى إلى ممارسة فعلية، ولا يقتصر الأمر على مجرد الكلام. وتتضح هذه الحقيقة بوضوح من خلال تحديد بعض البلدان أهدافا لضربة وقائية نووية والمناورات العسكرية السافرة المستمرة في سياق خطة الحرب النووية، في تحد للمعارضة في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، يؤدي تحديث أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، لأسلحة نووية والتعجيل بنشر نظم الدفاع القائم على القذائف في العالم، إلى سباق جديد للتسلح النووي.

وأكثر من ذلك، كانت هناك محاولات غير نظامية ويشوبها التلاعب، في الساحة الدولية لنزع السلاح، لتقويض نزع السلاح النووي، الذي يشكل حتى الآن أولوية قصوى، والتركيز بدلا من ذلك على عدم انتشار الأسلحة النووية. إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعارض الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتسعى إلى امتلاك تلك الأسلحة إلى أجل غير مسمى، وتحاول استخدام مسألة عدم الانتشار كذريعة لمهاجمة الدول ذات السيادة. وقوضت دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية واجهة التزامها ببناء عالم خال من الأسلحة النووية باللجوء إلى العدوانية ومحاولات الإطاحة بالنظم الاجتماعية في البلدان الأخرى، بذريعة عدم الانتشار.

ولا جدال في أن نزع السلاح النووي هو المهمة ذات الأولوية العليا المتصلة مباشرة بتحقيق السلم العالمي والأمن وبقاء البشرية، وبأن أفضل ضمان لمنع انتشار الأسلحة النووية يكمن في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نداءات أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الرامية للتعجيل ببدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولن يتم تحقيق هدف نزع السلاح النووي، إلا عندما يتم القضاء الكامل والتام على جميع الترسانات النووية في العالم.

وبغية تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية، ينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية الاضطلاع بدور قيادي في إلغاء الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. إن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات الأمن السلبية، أمر هام لضمان بقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتعجيل بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطالب بأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعدم استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، من خلال تقديم ضمانات أمنية غير مشروطة وملزمة قانونا. وهذه المطالب مشروعة، وللدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، الحق في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويؤكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد موقفه بضرورة امتناع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التهديدات

النووية وتقديم ضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت الراهن، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تنفيذ هذه التدابير والإجراءات والتخلي عن أي عقيدة نووية تنطوي على توجيه ضربة نووية وقائية، وإزالة التهديدات النووية الموجهة ضد بلدان أخرى، وسحب جميع الأسلحة النووية المنتشرة في الأراضي الأجنبية، وإزالة المظلة النووية لحلفائها.

إن الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يخدم غرض ردع العدوان والهجوم ضد الجمهورية، والحفاظ على أمن البلد والدفاع عن السلام والأمن الإقليميين. ولا يشكل الردع النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تشارك في هجمات أو عدوان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وانطلاقا من روح مسؤولية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النبيلة، فإنها ستنخرط بنشاط، كما فعلت في الماضي، في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

السيد جنغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه سيدي الرئيس، المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في الدورة الحالية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أتقدم بالتهنئة إلى باقي زملائنا في المكتب. ويمكنني أن أؤكد لكم دعم رومانيا الكامل، وأنتم تواصلون بكل اقتدار إدارة دفة مناقشاتنا في الأسابيع المقبلة.

وحرصا على الوقت، سأحصر ملاحظاتي في بضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي.

وتظل رومانيا ملتزمة التزاما قويا بآليات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف والفعالة. ونعتقد، نتيجة لذلك، أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس لنظم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي بأسره تجديد التزامه باحترام وتنفيذ القانون الدولي، ولا سيما أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تبقى لا غنى عنها، بغية ضمان الأمن للجميع.

وقد عملت رومانيا بلا كلل – بصفتها عضوا في مكتب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ورئيسا للجنة الرئيسية الثانية – مع الدول الأطراف والأعضاء الآخرين في مكتب المؤتمر الاستعراضي لكفالة اعتماد وثيقة ختامية في ٢٢ أيار/مايو من هذا العام. وقد أخفق المؤتمر الاستعراضي في تحقيق ذلك، غير أنه ينبغي للنتيجة ألا تحجبنا عن العملية. فقد أتاحت تبادلا هاما بين الدول الأطراف، بما في ذلك عن طريق تحديد أرضية مشتركة هامة لتسوية توفيقية في المستقبل، كما هو واضح في وثائق العمل التي قدمها رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث. وهناك مجال حقيقي لفهم مشترك وحلول توفيقية قد لا تشير إلى نتائج مثالية، ولكن يمكننا جميعا أن نعمل معا بها ونستخدمها بصورة بناءة لتجسير الانقسامات.

ويساورنا القلق، في السياق نفسه، إزاء التطورات المقصود بها فقط توسيع الفجوة في النهج المتبعة لبلوغ هدف مشترك، مثل تحقيق نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار في ذات الوقت. وترسم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسارا واضحا، ونحن لا نرى أي خيارات أخرى مجدية. إن معاهدة عدم الانتشار مهمة بالنسبة لنا جميعا.

وكما هو مبين في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)، فإن المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح هو مؤتمر نزع السلاح. وبالإضافة إلى مؤتمر نزع السلاح، فإن منتدى نزع السلاح النووي الوحيد الآخر الذي أنشأته أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زال يتعين علينا في هذا السياق،

أن نكون مقتنعين بوجود ما يسمى بالفجوة القانونية، بينما صحيح أننا ندرك تماما وجود فجوة سياسية آخذة في الاتساع.

وتؤيد رومانيا للمرة الأولى البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا في وقت سابق بشأن العواقب الإنسانية، ونعيد تأكيد قناعتنا الراسخة بأن مناقشات ومفاوضات نزع السلاح النووي لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم تكن شاملة حقا وتأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول المشاركة في العملية وكذلك البعد الأمني.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ستويفا (بلغاريا).

ونعتقد كذلك، شأننا شأن الآخرين، أن المجتمع الدولي بأسره يتشاطر مسؤولية التوصل إلى نتائج ملموسة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة جميع المبادرات الرامية إلى الشروع في أعمال مؤتمر نزع السلاح أو التي تدعم هذا المسار بأي شكل من الأشكال. إننا مترددون في تأييد اقتراحات وقرارات من شأنها فقط أن تزيد من تشدد الآراء المتباينة وإقامة الشقاق وتؤدي إلى سوء الفهم.

ولا يمكن تحقيق التقدم إلا بالحوار المستمر والنوايا الحسنة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه في إمكان اللجنة الأولى أن تولد روحا بناءة، وأن تضع تدابير عملية واقعية لنزع السلاح النووي بطريقة شاملة وفي ظل احترام كامل للشواغل السيادية والأمنية لجميع الدول، مع وضع اعتبار لالتزاماتها.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتطلع إلى المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية، ونرحب بالمبادرات التي اقترحت في هذا الصدد. وستواصل رومانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، القيام بدورها من خلال اتخاذ خطوات عملية لدعم النظام الأمني الدولي ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وما فتئت رومانيا تسترشد بالتزاماتها القانونية الدولية، وسوف تواصل التقيد التام بالقانون الدولي وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بالتطورات التي حدثت في وقت سابق من هذا العام التي أدت إلى اتفاق تاريخي أبرم في فيينا بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران، وهي: خطة العمل الشاملة المشتركة، علاوة على خريطة الطريق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران. إن خطة العمل وخريطة الطريق كلاهما دليلان ملموسان على أن الدبلوماسية والمفاوضات أدوات فعالة لكفالة تعزيز الأمن للجميع. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا أن تواصل إيران التعاون الكامل مع الوكالة لتسليط الضوء على البعد العسكري المحتمل، بغية طمأنة المجتمع الدولي على الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

وأكرر في هذا المحفل، قناعتنا بأن التطورات التي حدثت خلال السنوات العديدة الماضية قد أبرزت الدور الحاسم للبروتوكول الإضافي واتفاقات الضمانات الشاملة في المساهمة في تعزيز قدرة الوكالة على الكشف عن عدم الامتثال لالتزامات الضمانات والتصدي له. وتؤيد رومانيا تحقيق عالميتها دون تأخير تأييدا تاما. كما تدعم رومانيا كذلك حق أي دولة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، شريطة التمسك بمبادئ عدم الانتشار واستيفاء شروط السلامة والأمن بصورة تامة. ومن الضروري الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات المنشودة في معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق ببرنامجنا النووي الوطني، فنحن نعول على تشريعات محلية صلبة فيما يتعلق بالأمن النووي، إذ أن رومانيا طرف في جميع الصكوك القانونية ذات الصلة في الميدان. كما أن رومانيا شاركت كذلك في مؤتمري قمة الأمن النووي المعقودين في سيول في عام ٢٠١٢ وفي لاهاي في العام الماضي الذين يبينان خطوات هامة يتعين أن تتخذ في سبيل تأمين المواد النووية في العالم.

وفي الختام، أؤكد لكم، السيد الرئيس، رغبة وفد بلدي في أن يكون مشاركا فعالا في جميع المناقشات ذات الصلة بهدف تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المحفل بغية زيادة تعزيز الهيكل الأمني الدولي.

السيدة غرينبيرغا (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء نهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونؤكد لكم كامل تعاون وفد لاتفيا.

وترحب لاتفيا بالاتفاق التاريخي بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة، تمشيا مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويبرهن الاتفاق على قوة جهود المجتمع الدولي الدبلوماسية المشتركة. وتعتقد لاتفيا أنه إذا ما تم تطبيق الاتفاق بالكامل وفي الوقت مناسب، فإنه سيعزز جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النووي العالمي في الأجل الطويل.

وتركز لاتفيا بشدة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النهج الذي نتبعه في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي العالمي. وقد عملت المعاهدة على قيادة الرحلة صوب التقدم في الماضي من خلال أركان المعاهدة الثلاثة: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لقد كانت الأهداف العامة لركائز المعاهدة الثلاث مهمة وستبقى كذلك. تتفق الدول الأطراف، في كل مؤتمرات الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على وثائق تكميلية توفر تحليلات مفصلة للأهداف الرئيسية للركائز الثلاث وتعطينا توجيهات ملموسة إلى حد ما بشأن الخطوات الواجب اتخاذها.

ونود تسليط الضوء على خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من بين الوثائق التي تمخضت عنها مؤتمرات الأطراف لاستعراض المعاهدة الماضية، وهي موضوعية ومتوازنة ومستفيضة. ولا تزال أهداف خطة العمل صالحة ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تنفيذها بشكل فعال. وتحث لاتفيا الدول على مواصلة متابعة التنفيذ التدريجي للخطة. ولذلك نشدد على أن اتباع نهج تدريجي لا يعني أنه لا يمكن أن ينفذ عمل إلا بعد الانتهاء من آخر. فالعملية دينامية ومتعددة الأبعاد.

ونعتقد أنه يجب تكريس الجهود، ليس من أجل تعزيز التنفيذ الموضوعي للمعاهدة فحسب، وإنما أيضا لتعزيز العملية التي تتخلل دورات معاهدة عدم الانتشار. وإذ أننا ندرك أن العوامل السياسية قد أسهمت إلى حد كبير في العجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فربما تسهم عملية أكثر فعالية ما بين الدورات في التصدي بفعالية أكبر للتحديات الموضوعية في المستقبل. وترى لاتفيا أن ثمة قيمة مضافة في مناقشة السبل الممكنة التي تعزز العلاقة بين اللجان التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي. ويمكن لصلة أقوى بين الدورات أن تساعد في خفض الضغط المتراكم المتعلق بكمية العمل الموضوعي الذي يتعين على المؤتمر الاستعراضي إنجازه في نهاية الدورة.

وكما ورد سابقا، فإن لاتفيا ستؤيد مناقشة بشأن تعزيز عملية ما بين الدورات لمعاهدة عدم الانتشار. كما إننا نؤيد الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعزز الأهداف الموضوعية لمعاهدة عدم الانتشار.

وتشمل تلك الجهود على سبيل المثال لا الحصر، عملية الأعضاء الخمسة، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وغيرها.

ونحن نولي أهمية خاصة للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.ونؤيد أيضا البدء فورا في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن تجديد الجهود المتعددة الأطراف والمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بوجه عام.

ختاما، نهيب بالدول الأطراف حاليا في معاهدة عدم الانتشار وتلك التي يحتمل أن تشارك فيها في المستقبل أن تأخذ في الاعتبار إنجازاتها التي تحققت في الماضي، وأن تواصل جهودها على أساس تدريجي لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها الثلاث.ونحن على إيمان راسخ بأن من شأن التنفيذ المستمر الموضوعي والمتوازن لأحكام معاهدة عدم الانتشار وخطة عملها لعام ٢٠١٠ فضلا عن العمل المتعلق بتدابير بناء الثقة والشفافية، أن يؤديا في نهاية المطاف إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من النقد الموجه إلى مجتمع نزع السلاح لعدم تحقيقه أية نتائج ملموسة، إلا أنه تمكّن من تحقيق نجاح كبير في ١٤ تموز/يوليه. فقد كان إبرام الاتفاق بين البلدان الأوروبية الثلاثة +٣ وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة – في اتساق تام مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – مشجعا على المضي قدما بجهودنا الدبلوماسية المشتركة.وترحب إيطاليا بالاتفاق، فضلا عن تأييده على نحو إجماعي من قبل مجلس الأمن، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذه بقوة.

ونشعر بالقلق البالغ أيضا إزاء العواقب الكارثية التي قد تنشأ عن استخدام الأسلحة النووية.ولا ريب أن إدراكنا لاستمرار التهديدات النووية للبشرية وتطلعنا إلى عالم يسوده السلام للأجيال المقبلة هما اللذان يشكلان الأساس لجهودنا المبذولة لإحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، وأن تعمل على ضمان عدم الانتشار وعدم استخدام هذه الأسلحة.

وإيطاليا ملتزمة بالسعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع، علاوة على التزامها بتهيئة الظروف المواتية لتهيئة عالم خال من الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار، وبطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع. ونحن في الوقت نفسه، على اعتقاد راسخ بأنه لن يصبح ممكنا إزالة الأسلحة النووية إلا بواسطة العمل الموضوعي والبنّاء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب مواصلة العمل الدؤوب اللازم لجعلنا أكثر قربا من عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن تمحوره حول الاعتبارات الإنسانية والأمنية أيضا.ونحن على اقتناع بأنه ينبغي أن يركز هذا العمل على اتخاذ التدابير العملية والفعالة.ونعرب عن أسفنا العميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار.ومع ذلك، فإننا على ثقة بأن الجهود المبذولة للتقريب بين المواقف المختلفة سوف تشكل أساسا جيدا لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف المعاهدة، بما في ذلك عبر التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠.

ومثلما ذكرتُ خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/70/PV.5) فلا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح يمثلان أولوية قصوى بالنسبة لنا.وتؤيد إيطاليا بقوة أيضا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وتشارك فيها مشاركة كاملة عبر توفير الخبرات ذات الصلة.

ونرحب بتخفيضات الترسانات النووية من قبل معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية.ونعرب عن تقديرنا لمؤشرات التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة ”ستارت“ الجديدة من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ونشجعهما بقوة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وتعزيز الشفافية، وزيادة تخفيض أسلحتهما النووية.

ونؤيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في إجراء البحوث المتعلقة بإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وبما

يتفق مع المعاهدة.وينبغي ممارسة ذلك الحق وفقا لأعلى معايير الضمانات والأمان والأمن التي نوليها أهمية قصوى.ويمثل تعزيز الأمن النووي أولوية بالنسبة لنا، ونعرب عن تقديرنا العميق للحوار العالمي بشأن هذا الموضوع في مختلف المحافل، ولا سيما في إطار عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرُّ وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن هذه المسألة الهامة التي تحظى عن حق باهتمام المجتمع الدولي بأسره.

بداية، يؤيد وفد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

تصادف مناقشة هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي.وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لضحايا الهجمات النووية الأولى والأشد كارثية في تاريخ البشرية، وأدعو البلدان الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل قصارى جهدها لأجل الإلغاء التام للأسلحة النووية.

ولا شك أنه قد حان الوقت للتفكير والبحث في استمرار هذه الأسلحة.ووفقا لبعض المصادر، فإن هناك حوالي ١٥٠٠٠ قطعة من تلك الأسلحة توجد في تسعة بلدان.وبالتالي، فإنها تشكل تهديدا خطيرا لكوكبنا، بل للسكان والبيئة التي يعيشون فيها.ونظرا إلى التكلفة الهائلة لصنع واستحداث الأسلحة النووية، علاوة على توسيع نطاق البرامج النووية العسكرية، فإن هذه الأسلحة ما تزال مدعاة للقلق الشديد.ولذلك السبب، ما انفك بلدي يدعو إلى القضاء التام على الأنشطة النووية للأغراض العسكرية بدلا من مجرد تخفيضها.فذلك هو الضمان الوحيد المتاح للعالم لتجنب الدمار والبؤس اللذين قد ينشآ عن استخدام الأسلحة النووية.ولا ريب أن القضاء التام على تلك الأنشطة سيضمن بقاء كوكبنا، وخصوصا بقاء الأجيال المقبلة، ويسمح لهم بالعيش في عالم سلمي آمن وينعم بالرخاء، عوضا عن الخوف المستمر من تفجير القنابل الذرية.

ونكرر تأييدنا للتعهد الإنساني، الذي كان يعرف سابقا باسم تعهد النمسا الذي أعلن عنه في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في نيويورك في أيار/مايو.وقد حظي التعهد بتأييد ١١٩ بلدا أعربت من خلاله عن عزمها وعزم المجتمع المدني على إيجاد سبل ووسائل أخرى فعالة للقضاء على هذه الأنواع من الأسلحة التي تشكّل تهديدا مستمرا للبشرية. ونشيد بالكثير من الجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المهتمة الأخرى لدعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تخفيض مخزوناتها من الرؤوس الحربية النووية،غير أنه ينبغي أن يكون التدمير الكامل لهذه المخزونات الهدف النهائي للدول الحائزة لهذه الأسلحة.

وبالرغم من إرادتنا المشتركة التي تم تأكيدها في الكثير من المناسبات، فإن من الواضح أن نزع السلاح النووي الذي نصبو إليه قد أصبح طموحا بعيد المنال أكثر من ذي قبل.ولا شك أن المعاهدات تنص على تدمير القذائف الحاملة فقط، وليس الرؤوس الحربية النووية نفسها، ما يؤدي إلى إمكانية استعادة القدرة النووية.ومع ذلك، فإن في رأينا أنه ينبغي أن يكفل مفهوم الردع الذي يبرر حيازة تلك الأسلحة السلام أيضا.وعليه، فإن من الضروري تعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عبر تحقيق عالميتها والامتثال للالتزامات التي سبق الاتفاق عليها.وفي ذلك الصدد، فإنه ينبغي أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي لاعتماد تدابير فعالة لأجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

غير أن الوكالة ستكون قادرة على القيام بواجباتها على نحو سليم إذا اتفقنا على تزويدها بالموارد والأدوات الضرورية لتمكينها، في جملة أمور، من تعزيز قدرات التحقق والرصد.

وبالمثل، فإن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى سيسهمان بفعالية في تعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح العام الكامل.

ونعرب عن أسفنا مرة أخرى إزاء عدم التوصل إلى توافق للآراء في مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ونؤكد من جديد أن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون خطوة حاسمة نحو نزع السلاح النووي.

فالسلام مسألة ضمير ووعي جماعي. وإنه لأمر جيد جدا، بالتأكيد، أن نتحدث عنه، ولكن من دون تنمية ذلك الوعي ووسائل تطويره فسيظل مجرّد عبارات جميلة. وبالتالي، فإن الإرادة السياسية للمضي قدماً أو الاستفادة منه ينبغي أن توجه مناقشاتنا إذا كان إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يزال الهدف الأسمى الذي تريد جميع الدول تحقيقه.

ولدينا الفرصة لتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إيجاد عالم سلمي وآمن خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحب السنغال بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في القرار ٣٢/٦٨. وسيسهم تنفيذ التوصيات الصادرة عنه دون شك في تحقيق ذلك الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، فلنغذِّ الأمل في أن نستفيد استفادة كاملة من دورتنا لهذا العام في اتخاذ إجراءات وتحقيق الهدف الوحيد الكفيل بضمان صون السلام الدولي – وهو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية – تفادياً لأي مخاطر انتشار.

السيدة وايراتبانيج (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): سيجري إتاحة النسخة الكاملة لبيان وفدنا على الموقع الشبكي QuickFirst.

تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز أمس (انظر A/C.1/70/PV.9).

تتشاطر تايلند التطلعات والأهداف المشتركة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من مزيج خيبة الأمل والتفاؤل النابع من الأحداث الأخيرة، يحدونا الأمل في أن تعطي أعمال هذه الدورة دفعة إلى الأمام لجدول الأعمال. ويسر تايلند أن تنضم إلى أكثر من ١٠٠ دولة أخرى في تأييد التعهد الإنساني. ونحن متحمسون لهذه النقلات النوعية والتحولات المعيارية، فضلاً عن تزايد الزخم والدعم وانخراط المزيد من أصحاب المصلحة المهتمين في المبادرة الإنسانية عن تأثير الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى اجتماع المائدة المستديرة الإقليمي بشأن نفس الموضوع الذي شاركنا في استضافته في بانكوك في آذار/مارس، نحن حريصون على التكاتف من أجل اتخاذ إجراءات في المستقبل للنهوض بتلك المبادرة.

وبعد ما يقرب من ٢٠ عاماً من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الصادرة في عام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، آن الأوان لمعالجة الثغرات في النظام القانوني الدولي القائم بشأن الأسلحة النووية. وتدعو تايلند إلى إجراء مناقشات للنظر جدياً في الخيارات، وتتطلع إلى المساهمة بالدعم أو بأي خبرات قانونية وتقنية متاحة في خطوة نزع السلاح الحاسمة تلك. ولا يقتصر عمل المؤتمرات الإنسانية على تنقيح تفكيرنا الجماعي وإعادة تشكيله بشأن الآثار الكارثية للأسلحة النووية، ولكن الأهم من ذلك أنها بمثابة تذكير صارخ بأن تلك الآثار تطال الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء. ويجب توسيع نطاق الحوار وهو أمر يستحق، في ظل الوضع العالمي الحالي من استمرار انعدام الأمن، الاهتمام الواجب والعاجل.

وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال لمؤتمر الاستعراض، تؤكد تايلند التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وستواصل تعزيز ما يتصل بتنفيذها. إن الأمان والأمن النوويين، وفقاً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشكلان أولوية هامة بالنسبة لتايلند. وسيبتُّ البرلمان قريباً في مشروع معدّل لقانون الطاقة النووية. وسيؤدي ذلك إلى تحسين مواءمة التزامات تايلند التقنية والمؤسسية والتعليمية مع الالتزامات الدولية ويسمح بالاستفادة على نحو أكمل من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبما أن مشروع القانون هذا يغطي أيضاً التجارب النووية، ستكون تايلند أقرب إلى التمكّن من التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تحقيق عالميتها.

وتؤكد تايلند من جديد تعاونها مع الوكالة التي تقوم بعمل جدير بالثناء تماما. وبعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة مؤخراً، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الوكالة بغية ضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً.

وتود تايلند أن تنوه بالمبادرات الإقليمية المتعلقة بالأمن والأمان النوويين والضمانات النووية، مع الإشارة بوجه خاص إلى شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونقوم حالياً باستكشاف سبل لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الشبكة والوكالة. وبالإضافة إلى التنسيق التقني، نحن على ثقة بأن الشبكة ستضطلع أيضاً بدور في المساعدة على إذكاء الوعي بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل الربط بين الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا يمثل الالتزام الإقليمي للرابطة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتُنشئ معاهدة بانكوك منطقة طموحة ومميزة خالية من الأسلحة النووية، يمتد نطاق تغطيتها صراحة إلى المناطق الاقتصادية الخالصة والجروف القارية، وتهدف إلى إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف. ونأمل في أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة لضمان التوازن الاستراتيجي النووي الحيوي وإقامة منطقة فعّالة خالية من الأسلحة النووية في منطقة نشطة في الترابط العالمي.

وتواصل تايلند جهودها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المشتركة بين الوكالات المعنية بأسلحة الدمار الشامل واللجنة الفرعية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنسيق في مجال عدم الانتشار، واللتين تعكفان الآن على وضع إجراءات تشغيل موحدة للحالات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وللحظر الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد أيضاً تنشيط نظام الاستخدام المزدوج التايلندي من خلال إعادة تعيين لجنة وزارية وإصدار لوائح أكثر شمولاً. وتنوه تايلند أيضاً بالمبادرات الأمنية الأخرى المتعددة الأطراف لعدم الانتشار والأمن، وهي عضو في الكثير منها. فهي تثري مناقشاتنا وتوفر أساليب وأدوات أوسع للعمل.

وليس لدينا أي وهم في أن طريق المضي قدماً، حتى ذاك الذي يستهل مناقشة موضوعية بصورة ملموسة، لن يكون سهلاً، ولكننا نرفض التراجع وذلك ببساطة لأننا نؤمن بقوة العمل من أجل قضية مشتركة، مهما بدت المنظورات متباعدة. ومن ثم، فإننا نرحب بجميع المدخلات الإيجابية الجديدة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن حريصون، بصورة خاصة، على أن نستكشف بصورة أكثر تحديداً المبادرة الإنسانية وآفاق فرض حظر على الأسلحة النووية، ونقدر بدء حوار أكثر تنوعاً واتساعاً بشأن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونتعهد بالمشاركة النشطة بشأن القضايا ونأمل في الاضطلاع بدور بناء في هذه العملية.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): نظراً لضيق الوقت، سأتلو نسخة مختصرة من بياني. وسيوزع النص الكامل للبيان عن طريق الأمانة العامة.

تتقيد الصين بحزم بمسار السعي إلى تحقيق التنمية السلمية وتعتمد سياسة نووية مفتوحة وشفافة ومسؤولة. وما فتئت الصين تناصر وتشجع الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية. وفي السنوات الأخيرة، صوتت الصين مؤيدة للقرارات الهامة المتعلقة بنزع السلاح النووي في الجمعية العامة وأيدت مؤتمر نزع السلاح في جهوده الرامية إلى الشروع في أعماله الفنية بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة، مثل نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية، بطريقة شاملة ومتوازنة.

وتحترم الصين وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل، صادق مجلس الشعب الوطني الصيني على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقد حلّت الصين جميع المسائل المعلقة ذات الصلة بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي مستعدة للتوقيع على البروتوكول في موعد مبكر. وتحترم الصين وستواصل دعمها لمركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤيد الصين مقاصد ومبادئ الحظر الشامل للتجارب النووية. وتتقيد الصين تقيّداً شديداً بالتزامها بالوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وتكرس جهودها لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.

وتؤيد الصين إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح وعلى أساس ولاية شانون. وأجرت الصين بهمة بحوثا بشأن تدابير التحقق وما يتصل بها من الأدوات التقنية لتحديد الأسلحة النووية وانخرطت في عمليات مكثفة لتبادل الآراء مع الأطراف ذات الصلة.

تولي الصين أهمية لمسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة. وفي الأعوام الأخيرة، أصدرت الصين عدة كتب بيضاء وقدمت تقاريرها الوطنية إلى المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، موضحة استراتيجية الصين النووية وسياساتها والجهود ذات الصلة. ومن النتائج الهامة لتعاون الدول الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الامن أن الصين اضطلعت بدور رائد في إنشاء فريق الأعضاء الخمس الدائمين العامل المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية وقدمت المسرد إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لهذا العام.

وتعتقد الصين أنه لإحراز المزيد من التقدم في عملية نزع السلاح النووي الدولية، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي الجهود في المجالات التالية. أولا، ينبغي أن يصبح تحقيق الأمن العالمي المبدأ التوجيهي. ثانيا، ينبغي السعي لتحقيق نزع السلاح النووي باتخاذ نهج تزايدي. ثالثا، يتعين التقليص الفعال لدور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني. رابعا، لا بد من إخضاع التوازن الاستراتيجي والاستقرار لضمانات.

وينبغي أن يعزز بطريقة متوازنة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتبارها الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي للجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية ألا تعرض للخطر الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وفي غضون ذلك، ينبغي ألا تتخذ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ذريعة لتجاهل الأمن النووي، أو ذريعة للانتشار النووي.

على مر السنين، راكمت اليابان قدرا هائلا من المواد النووية الحساسة، مما يثير مخاطر جسيمة فيما يتعلق بالأمن النووي وانتشار الأسلحة النووية على السواء. وفي الوقت الحاضر، تمتلك اليابان حوالي ١ ٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب و ٤٧,٨ أطنان من البلوتونيوم المفصول، من ضمنها ١٠,٨ أطنان مخزنة في الأرض اليابانية، وهي تكفي لصنع ٣٥٠

١ من الرؤوس الحربية النووية. وتفوق مخزونات اليابان الحالية من المواد النووية إحتياجاتها المشروعة. وتلك الحالة لا تتعارض مع سياسة اليابان المعلنة لعدم البلوتونيوم الزائد ومع اقتراحها بالذات للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب فحسب، بل تنتهك أيضا القواعد والمبادئ التوجيهية ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأغراض مؤتمر قمة الأمن النووي وأهدافه. ومن البديهي أن تلك الحالة مدعاة لقلق المجتمع الدولي.

بعد مرور عشرين عاما على إعلان سياسة اليابان لعدم البلوتونيوم الزائد، تضاعفت الكمية الإجمالية من البلوتونيوم المفصول لديها بدلا من تقليصها. وإزاء تلك الخلفية، وعوضا عن اتخاذ أية خطوات جادة من أجل طمأنة العالم، تتخذ اليابان الإجراءات التالية، التي تؤدي إلى تفاقم الحالة. أولا، استأنفت اليابان تشغيل وحدتها الأولى للطاقة النووية في آب/أغسطس الحالي. ثانيا، تعتزم اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٦، بدء العمليات في مصنع إعادة المعالجة في روكاشو المصمم بطاقة إنتاجية قدرها ٨,٩ أطنان من البلوتونيوم المفصول سنويا. ونظرا لعدم توفر السبل العملية لاستهلاك تلك المواد، يمكن التنبؤ بأن اختلال التوازن بين العرض والطلب على المواد النووية في اليابان سيزيد من تفاقم الحالة. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن اليابان في آذار/مارس ٢٠١٤ وعدت بإعادة ٣٣١ كيلوغراما من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة واليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة، فإننا لم نر الإبلاغ عن إحراز أي تقدم في ذلك الصدد حتى الآن. وفي غضون ذلك، لاحظنا مع شعور بالقلق أنه، على مدى السنين، طالبت بعض القوى السياسية في اليابان باستمرار تطوير الأسلحة النووية، مدعية أنه ينبغي لليابان أن تمتلك أسلحة نووية إذا أرادت أن تكون دولة يمكنها أن تغير السياسة الدولية.

وفي ضوء كل هذه التطورات، نناشد الحكومة اليابانية بقوة الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي بطريقة مسؤولة واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة المشاكل القائمة. وذلك لأن لهذا تأثيرا كبيرا على النظام الدولي لعدم الانتشار، والسلامة والأمن النوويين، فضلا عن منع تهديد الإرهاب النووي.

والصين على استعداد، بالترافق مع المجتمع الدولي، لمواصلة ما تبذله من جهود لا تكل من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن تلتزم بالقيد الزمني المحدد للإدلاء ببياناتها.

السيدة نغوين خانه توان (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9)، ويود أن يدلي ببعض التعليقات من منظوره الوطني.

وخلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية، بذلت جهود هائلة لمنع استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى. وما فتئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في ذلك المسعى العالمي. ونرى أن ركائز النظام الثلاث – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية – ينبغي أن تنفذ بطريقة متوازنة.

وترحب فييت نام بجميع الجهود والمبادرات الجارية إزاء نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤتمرات قمة الأمن النووي. وننوه مع التقدير بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن +١ بشأن البرنامج النووي الإيراني. وبين ذلك الاتفاق مرة أخرى أن الوسائل السياسية والدبلوماسية هي السبيل الفعال الوحيد للتغلب على الخلافات فيما بين الدول. وينبغي أن نمضي الآن نحو التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق.

وتشيد فييت نام بصفة خاصة بنتائج المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، لا سيما التعهد الإنساني الذي اعتمد في فيينا. ونرحب باهتمام المجتمع الدولي المتجدد وبعزمه على مواجهة العواقب الكارثية للأسلحة النووية، ونعتقد أن أفضل سبيل لمنع تلك الكارثة هو القضاء الكامل على تلك الأسلحة المروعة.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل المنشود، ويلزم القيام به. ونشعر بالأسف لأنه بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاما على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، وأن المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد بجدية وأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال عاجزا عن كسر حالة الجمود التي استمرت لعقدين لكي يبدأ العمل الموضوعي بشأن نزع السلاح النووي. كما نشعر بالأسف لأنه بالرغم من المشاورات المكثفة، لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ من اعتماد إعلانه الختامي.

ولذلك السبب نحث جميع الدول الأعضاء على التغلب على الخلافات الحالية وعلى اتخاذ المزيد من الخطوات صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء باالتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذه اللالتزامات. وفي هذا الأثناء، ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية في تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية اللازمة، وفي هذا الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والتصديق في أقرب وقت ممكن على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة بانكوك المتعلقة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

وتتطلع فييت نام إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هذه الأهداف المشتركة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمن طلبوا أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإكليزية): أود أن أمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الصين.وما دام من المحتمل أن تكون لبعض البلدان شواغل مماثلة إزاء مسألة البلوتونيوم الياباني، فإنني أود الخوض في بضعة من التفاصيل.

أولا وقبل كل شيء، لقد وُضعت جميع المواد النووية في اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن.وتوصلت الوكالة إلى أن جميع المواد النووية في اليابان تستخدم للأغراض السلمية.

ثانيا، فيما يتعلق بإدارة البلوتونيوم وحظر البلوتونيوم، تلتزم الحكومة اليابانية – وفقا للخطة لاستراتيجية الجديدة للطاقة التي أقرها مجلس وزراء اليابان في وقت سابق من هذا العام – بمبدأ عدم حيازة احتياطيات البلوتونيوم دون وجود أغراض محددة لذلك.وفي سبيل تنفيذ تلك السياسة، فإننا ما زلنا نتوخى الحذر الشديد فيما يتعلق بحفظ التوازن بين فصل البلوتونيوم واستخدامه في ذات الوقت.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى شفافية أنشطتنا.لقد دأبت اليابان – في سياق جهودنا الطوعية – على نشر معلومات عن حالة إدارة البلوتونيوم طوعا، وهي أكثر تفصيلا من المعلومات المطلوبة في المبادئ التوجيهية الدولية عادة.وكشفت اليابان تماما عن حالة اليورانيوم العالي التخصيب للوكالة الدولية للطاقة الذرية.وبذلك، فقد كفلت بصورة كافية الشفافية المطلوبة فيما يتعلق بحالة المواد النووية.

رابعا، أعلنت اليابان بالتعاون مع الولايات المتحدة خلال مؤتمر قمة الأمن النووي الأخير المعقود في لاهاي، عن عزمها على إزالة جميع مواد اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم

المفصول من أحد مفاعلات البحوث في اليابان – المجمع الحرج السريع – وما تزال هذه العملية مستمرة.

خامسا، نعتقد أنه قد تمت الإشادة بتلك الجهود التي تبذلها اليابان على نطاق واسع، ليس من جانب الوكالة فحسب، بل أيضا من قبل المجتمع الدولي.

وأخيرا، تدعو اليابان أيضا البلدان المعنية إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة شفافية المواد النووية.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على رد السفير الياباني. وأود القول أنه وعلى الرغم من كل ما أدلى به السفير الياباني في هذا الخصوص، فإن بعض الحقائق الأساسية ما تزال كما هي دون أن يطرأ عليها أي تتغير. وأود أن ألفت انتباه العالم إلى تلك الحقائق الأساسية.

أولا، إن اليابان هي الدولة الوحيدة غير الحائزة للأسلحة ولديها مرفق كامل لدورة الوقود النووي.ثانيا، إن لليابان مخزونات هائلة من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة، وما تزال تلك المخزونات في ازدياد مستمر.ثالثا، ليس لليابان استخدام مدني محتمل لجميع تلك المواد.رابعا، هناك جزء من السكان اليابانيين، بمن فيهم بعض الساسة البارزين، ما فتئوا يطالبون بالأسلحة النووية منذ سنوات عديدة.بل إن لليابان تاريخا من المحاولات الفاشلة لتطوير الأسلحة النووية.خامسا، بالنظر إلى مستوى التقدم التكنولوجي وتراكماتها الهائلة من المواد الانشطارية، فما أن يُتخذ قرار متعلق بالسياسة العامة، حتى يصبح وقت تنفيذه قصيرا جدا لكي تصبح اليابان دولة حائزة للأسلحة النووية.وآمل أن يضع العالم تلك المسألة في الاعتبار وأن يوليها الاهتمام الواجب.

وما دام سفير اليابان قد ذكر للتو أن عملية إرسال المواد اليابانية إلى الولايات المتحدة جارية،فإننا نرغب في معرفة المزيد عن تلك العملية.وكما قلت في بياني، فقد ادعت اليابان أن تلك العملية جارية، غير أننا لم نضطلع على أي تقرير مرحلي عنها. وادعت اليابان أيضا أنه ليست لديها سياسة قد يتجاوز بموجبها توريد المواد المعنية حجم الطلب عليها. لكن وكما قلت في بياني فإن لليابان الآن فائضا يزيد على ١٠ أطنان من البلوتونيوم المفصول على أراضيها.وأود أن أسأل السفير الياباني عما إذا كان بوسعه أن يقدم لنا أي تفسير معقول – فيما يتعلق بالاستخدامات المشروعة لتلك المواد – لماذا تحتاج اليابان لهذه الكمية الهائلة من البلوتونيوم المفصول؟ ولأي أغراض تستتخدم؟ونعلم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أصدرت بعض التقارير، غير أننا ما زلنا قلقين لأننا ندرك أن الوقت الذي تحتاج إليه اليابان لتصبح دولة حائزة للأسلحة النووية يمكن أن يكون قصيرا للغاية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان للتعقيب مرة ثانية.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى ما قلته سابقا، فإن اليابان متمسكة بسياسة موجهة نحو التركيز على الدفاع الوطني حصرا، وألا تصبح قوة عسكرية تشكّل تهديدا للبلدان الأخرى، فضلا عن التقيد بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة.وستواصل اليابان التمسك بذلك المسار الذي اتبعناه حتى الآن بوصفها دولة محبة للسلام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الصين للتعقيب مرة ثانية.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): لا أعتقد أن السفير الياباني قد رد على سؤالي.لقد ادعت اليابان أنها دولة محبة للسلام.ومع أننا نأخذ تلك الادعاءات في ظاهرها، فهل يمكنه أن يفسر لنا السبب وراء احتياج اليابان لما يكفي من المواد الانشطارية لإنتاج ما يزيد على ١ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية؟فهذا هو جوهر المسألة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا صباح اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.